المال والاقتصاد

مجلة دورية يصدرها بنك فيصل الاسلامي السوداني ... العدد ٧٣ محرم ١٤٣٥هـ - ديسمبر ٢٠١٣ م

- المدير العام بواشنطن يتسلم شهادة أفضل المؤسسات المالية الإسلامية فى السودان
- عروض تقنية مبتكرة لعملاء بنك فيصل الإسلامي السوداني
- تعاون سوداني روسي في تكنولوجيا النفط
- رؤى اقتصادية من أجل مستقبل أفضل

بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)
من الرواد

ننتشر في بقاع وطننا لبث التنمية والرخاء.

فـرع الأبيـض

مصرف إسلامي الوجهة سوداني السمات يلتزم الجودة والامتياز في أعماله إسعاداً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين

مواقع ماكينات الصراف الآلي

١.	الفيحاء	الخرطوم
٢.	سعد قشرة	بحرى
٣.	الوسطى امدرمان	
٤.	جامعة الخرطوم ١	
٥.	السجانة	الخرطوم
٦.	الثورة امدرمان	
٧.	جامعة السودان	
٨.	المنشية ٢	الخرطوم
٩.	الصناعية الخرطوم	
١٠.	المعاشات المقرن	
١١.	المعاشات العرضة	
١٢.	المشتل الخرطوم	
١٣.	المنشية ١	الخرطوم
١٤.	المؤسسة بحرى	
١٥.	محمد سعيد ١	
١٦.	قصر الشباب	
١٧.	العرضة الفرع	
١٨.	اشراقة التجانى	
١٩.	المباحث	الخرطوم
٢٠.	التربية شمال	
٢١.	التربية جنوب	
٢٢.	حلة كوكو ١	
٢٣.	شمبات الزراعة	
٢٤.	الخبير الخرطوم	
٢٥.	الكهرباء ١	الخرطوم
٢٦.	الجمارك المطار	
٢٧.	المالية الخرطوم	
٢٨.	الصيدلة	الخرطوم
٢٩.	الشعبى الخرطوم	
٣٠.	شمبات جنوب	
٣١.	البحرين	الخرطوم
٣٢.	الميرغنية	بحرى
٣٣.	الداخلية	الخرطوم
٣٤.	الاربعين	امدرمان
٣٥.	الامدادات الطبية	
٣٦.	شارع ١٥	الخرطوم
٣٧.	الطاقة الخرطوم	
٣٨.	الكهرباء ٢	الخرطوم
٣٩.	سودانير	الخرطوم
٤٠.	اكاديمية الشرطة	
٤١.	الرباط الوطنى	
٤٢.	جامعة افريقيا	
٤٣.	مكة الخرطوم	
٤٤.	الاسنان	الخرطوم
٤٥.	صيدلية لنا	
٤٦.	جامعة الخرطوم ٢	
٤٧.	التربية والتعليم	
٤٨.	الجمارك الرئاسة ١	
٤٩.	جبرة الخرطوم	
٥٠.	الانقاذ ١	بحرى
٥١.	الاذاعة والتلفزيون	
٥٢.	الاستقبال الجنوبى ٧٣	
٥٣.	الشعبى امدرمان	
٥٤.	الجمارك الرئاسة ٢	
٥٥.	كافورى بحرى	
٥٦.	الزبير باشا	
٥٧.	التصنيع الحربى	
٥٨.	الاستقبال الجنوبى ٨٢	
٥٩.	الموردة امدرمان	
٦٠.	الشهداء	امدرمان
٦١.	الوسطى الخرطوم	
٦٢.	جامعة الخرطوم ٣	
٦٣.	جامعة الخرطوم ٤	
٦٤.	حى الروضة	
٦٥.	الانقاذ ٢	امدرمان
٦٦.	محمد سعيد ٢	
٦٧.	اوماك الخرطوم	
٦٨.	الاحتياطى المركزى	
٦٩.	رويال الخرطوم	
٧٠.	كبرى الحرية	
٧١.	الكلاكلة ١	الخرطوم
٧٢.	مريود.بحرى	
٧٣.	الاستقبال الجنوبى ١٠٢	
٧٤.	الاستقبال الجنوبى ١٠٣	
٧٥.	المنشية الفرع	
٧٦.	الصناعية بحرى	
٧٧.	سوق ليبيا	امدرمان
٧٨.	صيدلية راما	
٧٩.	الكلاكلة ٢	الخرطوم
٨٠.	الجمارك امدرمان	
٨١.	الحاج يوسف	
٨٢.	شارع الستين	
٨٣.	الذخيرة	الخرطوم
٨٤.	بست كير	الخرطوم
٨٥.	ود ارو امدرمان	
٨٦.	عبد الله الطيب	
٨٧.	ود البشير	امدرمان
٨٨.	القوات المسلحة	
٨٩.	لدومة امدرمان	
٩٠.	حاج الصافى	
٩١.	حلة كوكو ٢	
٩٢.	فرع الرياض ١	
٩٣.	فرع الرياض ٢	
٩٤.	فرع الرياض ٣	
٩٥.	فرع الرياض ٤	
٩٦.	المعونة بحرى	
٩٧.	البلابل الخرطوم	
٩٨.	مدينة بورتسودان -الفرع	
٩٩.	مدينة بورتسودان جامعة البحر الأحمر	
١٠٠.	بورتسودان الجمارك	
١٠١.	بورتسودان رئاسة الجمارك	
١٠٢.	فرع كسلا	
١٠٣.	فرع القضارف	
١٠٤.	فرع ودمدني١	
١٠٥.	فرع عطبرة	
١٠٦.	فرع كوستي	
١٠٧.	فرع الأبيض ١	
١٠٨.	مدينة الأبيض٢	
١٠٩.	فرع الفاشر	
١١٠.	فرع شندي	

المراسلون

١. البنك البريطاني العربي التجاري – لندن
٢. البنك الأهلي التجاري – جدة
٣. بنك الرياض – الرياض
٤. شركة الراجحي المصرفية – الرياض
٥. بنك سبأ الإسلامي – صنعاء
٦. مصرف قطر الإسلامي – الدوحة
٧. المؤسسة العربية المصرفية – المنامة
٨. الشركة العربية للإستثمار – المنامة
٩. المصرف العربي للإستثمار – أبوظبي
١٠ . بنك المشرق - دبي
١١ . مصرف أبوظبي ا لإسلامي – أبوظبي
١٢ . بيت التمويل الكويتي – الكويت
١٣ . المؤسسة العربية المصرفية - مصر
١٤ . مؤسسة فيصل المالية سويسرا – جنيف
١٥ . بنك فيصل ا لإسلامي المصري – القاهرة
١٦ . بنك شمال أفريقيا التجاري – بيروت
١٧ . كوميرزبانك – فرانكفورت
١٨ . يوباي (المصرف العربي إيطاليا)
١٩ . بنك كوريا – سيول
٢٠ . بنك بيروت – بيروت
٢١ (بنك مسقط – مسقط
٢٢ (البنك الفرنسي – بيروت
٢٣ (بنك BCB . - جنيف
٢٤ (بنك FIM – مالطا
٢٥ . اليوباف – المنامة – البحرين
٢٦ . البنك الأردني الإسلامي – الأردن
٢٧ . بنك بيبلوس – بيروت
٢٨ . بنك البركة الإسلامي – البحرين
٢٩ . بنك الإثمار –البحرين
٣٠ . مركز وول ستريت - أبو ظبي
٣١ . بنك البركة التركي – ا ستانبول
٣٢ . بنك قطر الوطني – الدوحة
٣٣ . بنك مسقط البحرين
٣٤ . إيلاف بنك - العراق
٣٥ . بنك البلاد - السعودية

مركز الفيحاء التجاري شارع علي عبد اللطيف -الخرطوم- السودان -ص . ب : ١٠١٤٣ الخرطوم
مركز خدمة العملاء :٦١٦١ فاكس : ٧٧١٧١٤ - ٧٨٠١٩٣ ١٨٣ ٢٤٩ + - هاتف : ٧٤١٣٢٦ / ٧٧٥٠٨٧ ١٨٣ + ٢٤٩
سوفت : FISBSDKH - بريد إلكتروني : fibsudan@fibsudan.com - الموقع الإلكتروني : www.fibsudan.com

المستشار الصحفي
الأستاذ / موسى يعقوب
الإشراف
محمد الطاهر الطيب
هيئة التحرير
الهادي خالد إسماعيل
مهند مبارك العجب
إسماعيل إبراهيم محمد
جمال الدين عمر محمد التوم
محمد حافظ مبارك
إبراهيم محمد الأمين
عبد الله موسي علقم
محمد الرشيد أحمد الحاج
محمد محمود نور الهدى
التصميم والاخراج :
ضياء الدين علي عمر
البريد الإلكتروني :
magazine@fibsudan.com
مركز خدمة العملاء
البنك : ٠١٨٣٧٤١٣
فروع البنك:
ولايةالخرطوم
تلفون البنك ٢٤٩ ١٨٣ ٧٤١٣٢٦ +

الفرع	توصيلة
١ الفيحاء	١٤٥
٢ المحطة الوسطى الخرطوم	٧١٣
٣ جامعة الخرطوم	٧١٥
٤ السوق العربي	٧١٠
٥ السجانة	٧١٩
٦ السوق الشعبي الخرطوم	٧١٨
٧ المنطقة الصناعية الخرطوم	٧١٧
٨ السوق المحلي	٧٢٠
٩ شارع الزبير باشا	٧٣٦
١٠ المنشية	٧٥٨
١١ مكتب صرف جامعة الرباط الوطني	٧١٤
١٢ سعد قشرة	٨٢٨
١٣ حلة كوكو	٨٢٨
١٤ المنطقة الصناعية بحري	٧٢٩
١٥ مكتب صرف المنطقة الحرة (قري)	٧٥٧
١٦ المحطة الوسطى أم درمان	٧٢٢
١٧ السوق الشعبي أم درمان	٧٢٦
١٨ سوق ليبيا	٧٢٧
١٩ الجامعة الإ سلامية (الثورة)	٧٢٤
٢٠ الجامعة الإسلامية (العرضة)	٧٢٥
٢١ الجامعة الإسلامية (الفتيحاب)	٧٢٣
٢٢ الموردة	٧٣٩
فروع الولايات :	
٢٣ بورتسودان	٨١٤
٢٤ القضارف	٨١٣
٢٥ كسلا	٨١٢
٢٦ كوستي	٨١٨
٢٧ مدني	٨١٠
٢٨ عطبرة	٨١٦
٢٩ الأبيض	٨١٧
٣٠ الفاشر	٨١١
٣١ نيالا	٨١٥
٣٢ شندي	٨٢٤

الشركات التابعة :
. شركة التأمين الاسلامية
. الشركة الاسلامية للتجارة و الخدمات
. شركة الفيصل للمعاملات المالية
. شركة الفيصل العقارية

محمد الطاهر الطيب
مدير ادارة البحوث والتطوير

كلمة العدد

بسم الله والصلاة والسلام علي أشرف خلق الله سيدنا محمد معلم البشرية الخير الهادي إلي صراط الله المستقيم . يطيب لنا ان نقدم بين أيديكم هذا العدد من مجلة المال والإقتصاد والذي يناقش ضمنا قضايا التنمية الإدارية والتنمية المستدامة بالمؤسسات ،ففي هذا السياق عادة تناقش نظريات إدارة الموارد بأنظمة واضحة تكفل التفاني والإبداع ووضع إستراتيجيات ومعايير تكفل تحقيق تطور المؤسسات ومن ثم المجتمعات والأمم وذلك بحشد طاقاتها المادية و البشرية مع إيلاء البعد الإنساني أهمية قصوى في علاقات العمل من اجل تحقيق النتائج السامية التي تسعى لإنجازها المؤسسات. و بقدر ما يتوفر الرضا الوظيفي والأداء المتسق مع المبادئ الربانية بقدر ما تتحقق الأهداف و تكون التنمية الحقيقية ، فهما وجهان لذات العملة ، فالتميز المؤسسي يعكس وضوح وشفافية منهجية القيادة في إدارة الموارد والشراكات والتي غالباً ما تتخذ عند سمو تميزها شراكة حقيقية مع المجتمعات التي تعمل فيها . تناولت جل مواضيع هذا العدد في عمومياتها هذه المبادئ في إطار علمي رصين. كما زينت بعض صفحات المجلة باخبار حول مسيرة البنك في التميز ، بجانب نماذج من صور تعكس إشراق الوطن في موارده الطبيعية وخيراته الحقيقية التي وهبنا الله عز وجل إياها لعمارة هذه الأرض. لقد بذلت هيئة التحرير والكتاب المشاركون والمصممين جهداً مقدراً من أجل أن يكون هذا العدد جديراً بالقراءة والنقد آملين أن يثري هذا العدد الحوار والتفاكر حول المحاور الإستراتيجية لقضايا التنمية والإدارة . سائلين المولي عز وجل ان ينفعنا بما علمنا فهو ولي ذلك والقادر عليه.

المحتويات

٦

المدير العام بواشنطن يتسلم شهادة أفضل المؤسسات المالية الإسلامية فى السودان

١٥

أسعار النفط تصل إلى 108 دولاراً للبرميل

٢٤

مخاطر التمويل المصرفي

١٨

الوقاية من الفساد المالي والإداري

٢٧

دور الزكاة في تخفيف آثار التقلبات الإقتصادية

٣٨

عنصر الامن والسرية في المعاملات المصرفية

٤٨

جرائم التعدي على بطاقة الائتمان

المدير العام بواشنطن

يتسلم شهادة أفضل المؤسسات المالية الإسلامية فى السودان

بتشريف محافظ بنك السودان المركزي

حصل بنك فيصل الإسلامي السوداني علي جائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية فى السودان" للعام ٢٠١٣ وذلك ضمن سياق الجوائز السنوية التي تمنحها مؤسسة جلوبال فاينانس "Global Finance" الأمريكية المتخصصة في مجال النشر والتصنيف للمؤسسات المالية . وجاء هذا التصنيف وفق نتيجة التحكيم النهائية للجنة المحكمين في المؤسسة والتي شملت في عضويتها نخبة من الخبراء الاقتصاديين والمستشارين الماليين ، وقد حصل البنك على هذه الجائزة وفق عدة معايير تضمنت المساهمة في نمو التمويل الإسلامي وتلبية احتياجات العملاء بنجاح على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال قنوات حديثة وفعالة. مع ايجاد هذه المؤسسات لأسس استمرار النمو والسلامة في المستقبل، كما شملت معايير التقييم النمو في الأصول والربحية والانتشار الجغرافي والعلاقات الاستراتيجية، وتطوير الأعمال الجديدة والابتكار في المنتجات. كذلك السمعة الحسنة ورضا العملاء، وآراء المحللين وغيرهم من المعنيين في هذه الصناعة. وقد حاز بنك فيصل الاسلامي السوداني تصنيف أفضل بنك علي مستوي السودان وفق هذه المعايير.

تسلم الجائزة الأستاذ/ علي عمر إبراهيم فرح المدير العام للبنك بتشريف الدكتور / محمد خير الزبير محافظ بنك السودان المركزى والاستاذ/ الحافظ آدم القائم بالاعمال بسفارة جمهورية السودان بالولايات المتحدة الامريكية والاستاذ/ على عبد العظيم المستشار بسفارة السودان بواشنطن . وذلك في حفل أقيم بهذه المناسبة على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين والتي عقدت في العاصمة الامريكية واشنطن دي سي في ١٢- إكتوبر ٢٠١٣م . ومثل مجلس الإدارة فى الإحتفال الدكتور / عثمان الهادي إبراهيم عضو مجلس الإدارة. كما حضر الإحتفال ايضاً الأستاذ/ عبدالله علي محمد مساعد المدير العام للقطاع الإداري والأستاذ/ محمد الطاهر الطيب مدير إدارة البحوث والتطوير. كما أم الحفل حشد كبير من المسئولين والقيادات المصرفية العالمية والعربية.

الأرض ميراث أجدادنا ..
الارض الصالحة للزراعة في السودان حوالي ٢٠٠ مليون فدان.

مسابقة بنك فيصل الإسلامي السوداني الرمضانية 2013م

أطلق بنك فيصل الإسلامي السوداني مسابقته الرمضانية السنوية للعام ٢٠١٣م الموافق ١٤٣٤هـ التلفزيونية السنوية على قناة النيل الأزرق الفضائية، في أول أيام شهر رمضان المعظم، وهدفت المسابقة إلى الترويج للخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك والتفاعل الثقافي والإقتصادي بينه والجمهور ممايعزز ثقافة الصيرفة الإسلامية بين العامة.

عرضت الفكرة في قالب درامي تمت من خلاله الإجابة والمشاركة في حل تساؤلات المسابقة بشكل يومي أو أسبوعي وقامت اللجنة المنظمة للمسابقة بفرز الإجابات وتقديم هدايا اسبوعية، وهي خطوة تمكن المشاركين من الدخول للسحب الكبير.

أما آلية اختيار الفائزين فكانت من خلال برنامج الكتروني معد لهذا الغرض حيث يقوم بإختيار أرقام هواتف الإجابات والمشاركات الصحيحة، وقامت اللجنة بنشر مسابقة رمضان ٢٠١٣م بنك فيصل الإسلامي السوداني على مواقع التواصل الإجتماعي (الفيسبوك واليوتيوب) وتقدم من خلالهما إعادة للحلقات المصوره على قناة النيل الأزرق وعرض السؤال كاملاً مع توضيح شروط المسابقة وطرق الإشتراك فيها.

جدير بالذكر أن الجوائز التي منحت للفائزين هي عبارة عن عربات موديل ٢٠١٣م وأجهزة منزلية والكترونية متكاملة وتكلفة لحج العام ٢٠١٣م شملت جميع النفقات زائداً أحدث الإصدارات من أجهزة لابتوب.

المدير العام يسلم الفائزة بالجائزة الأولى السيارة Rio ٢٠١٣

الفائز بالجائزة الثانية السيارة BYD ٢٠١٣

عروض تقنية مبتكرة لعملاء بنك فيصل الإسلامي السوداني

في سياق الجهد المتواصل الذي يبذله بنك فيصل الإسلامي السوداني وموقعه الريادي الذي يعمل علي توفير عروض مبتكرة للجمهور، يقدم البنك من خلالها خدمات إلكترونية مهمة بطرق ميسرة ومتعددة الخيارات تؤثر إيجاباً على التجربة المصرفية السودانية وتسهم في توطيد علاقة البنك بعملائه،أطلق البنك عبر موقعه الإلكتروني إمكانية تنزيل تطبيق الرواد موبايل من خلال آلية الاستجابة السريعة QR Code وهي عبارة عن نوع من أنواع الماتريكس باركود أو (الرمز المشفرعن طريق الكود الثنائي الأبعاد). وعملية قراءة الكود تتم عبر مسحه عن طريق كاميرا الموبايل باستخدام احد برامج المسح الضوئي المختصة أو تطبيق الماسح المتوفر في بعض الهواتف الذكية.

ويتكون كود QR من مربع صغير باللونين الأبيض والأسود. وفي كل زاوية يحتوي على مربع صغير وبداخل المربع الكبير يحتوي الكود على شيفرة المنتج بشكل خطوط ونقاط وتعرجات غريبة، ويمكن من خلال تحميل الشيفرة الموجودة داخل المربع ارفاق بيانات عديدة مثل: رابط لموقع ما على الانترنت، أو رقم هاتف، أو حتى بيانات شخصية مثل الاسم والبريد الالكتروني وحتى موقع البنك وبيانات حوله وأخبار ومعلومات عن البنك ومنتجاته كما الممكن وضع رسالة نصية تصل لأكثر من ١٦٠ حرف.

وتجدر الإشارة الى أنه لحظة تدشين الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال أقبل العديد من عملاء البنك على تنزيل التطبيق والشروع في استخدامه وتجربة كل مميزاته وأبدوا آراءهم عن الخدمة. ولقد أثنى الجميع على التطبيق المبتكر الذي يمكن تنزيله مجانا وبكل يسر لحاملي اجهزة الهواتف النقالة الذكية.

تقانة الأسمدة تحدث تحولاً لمزارعي القضارف

أحدث التحول الكبير في اتجاه المزارعين نحو تطبيق تقانة الأسمدة والمبيدات في القطاع المطري بولاية القضارف، اختراقاً واضحاً، على مستوى زيادة الإنتاج والإنتاجية، علاوة على جدواها الاقتصادية مقارنة مع استخدام العمالة اليدوية التي أصبحت نادرة ومرهقة مالياً.

وقالت وزارة الزراعة بالقضارف، إن كفتها كانت راجحة من حيث الإنتاجية الرأسية، مقارنة مع المساحات التي طبقت فيها تقانة الأسمدة والمبيدات في كل العمليات الفلاحية. وذكر وزير الزراعة والغابات بولاية القضارف، محمد عثمان محمد نور، أن هذا العام تم إنشاء ١٣ مركزاً في أماكن مختلفة. وأضاف أن نسبة التبني للتقانات أصبحت كبيرة، كما أن أثرها واضح على الإنتاجية، مؤكداً تعويلهم كثيراً على صغار المزارعين في نشر هذه الثقافة. وأكد ممثل الشركة الزراعية الأفريقية، عبد الهادي بشير، أن أثر المبيدات وضح من خلال النتائج الملموسة للمزارعين، التي أحدثت الفروقات الكبيرة في الاستخدام.

من جانبه، ذكر مدير مركز القضارف لنقل وتطبيق التقانة الزراعية، أمين خضر بله، أن التجارب أثبتت أن مبيد الحشائش يحقق إنتاجية عالية، كما أن ثقافة استخدام الذرة انتقلت إلى بقية المحاصيل

تحويل مجرى نهر ستيت ضمن مشروع مجمع سدى اعالى عطبره وستيت

شهد المشير عمر حسن احمد البشير رئيس الجمهوريه يوم الاربعاء ٢٠١٣/١٠/٩ عمليه تحويل مجرى نهر ستيت ضمن مشروع مجمع سدى اعالى عطبره وستيت ، ووصف اسامه عبدالله محمد الحسن وزير الموارد المائيه والكهرباء العمل فى تحويل مجرى نهر ستيت بالخطوه المهمه ، واضاف بأنه يعتبر اكتمال المرحله الثانيه لتحويل مجرى النهر من اهم الاحداث فى المشروع وذلك لارتباطها المباشر ببدء تنفيذ السد الترابى بمجرى النهر فى موعده مما يمكن من بدايه التخزين بالبحيره وبدايه التوليد بنهايه العام ٢٠١٤م ، واشار الى ان العمل فى المشروع يسير وفق ماهو مخطط له، وان النسبه الكليه للانجاز بالمشروع بلغت ٥٢٪ مشيرا الى ان المشروع له فوائد كبيره ومتعدده وان مشروع مجمع سدى اعالى عطبره وستيت يعمل على دفع عجله التنميه بشرق البلاد ، كما يسهم فى توفير مياه للرى ولتوليد الطاقه الكهربائيه فى ساعات ذروة الطلب عليها بجانب ما تحقق من المشاريع المصاحبه له والتى آتت اكلها قبل اكتمال العمل فى المشروع.

ومن جانبه قال مصعب مختار المهندس المقيم بالمشروع ان تحويل مجرى النهر يتمثل فى قفل النهر بالسدود المؤقته وازاله السدين المؤقتين امام المفيض وادناه مما يمكن من مرور المياه عبره .

أهداف مشروع مجمع السّدين :

- توفير المياه اللازمة لري مشروع حلفا الجديدة الزراعي والتي تقلّصت نتيجة لانخفاض السعة التخزينية لبحيرة خزان خشم القربة من ١,٣ مليار متر مكعب إلى حوالي ٠,٦ مليار متر مكعب نتيجة ترسب الإطماء بالبحيرة.
- تخزين مياه الشرب والري بالبحيرة طوال العام لاستهلاك للمواطنين في المنطقة الواقعة بين السد وحتى مقرن نهر عطبرة عند مدينة عطبرة وكذلك للمناطق الحضرية والريفية بولاية القضارف.
- توفير المياه لري مشروع أعالي عطبرة الزراعي المقترح.
- إنتاج الطاقة الكهربائية بسعة ٣٢٠ ميغاواط لاستخدامها خلال ساعات الذروة والتي يتم فيها التوليد الهيدرولوكي المائي الصديق للبيئة، بدلاً عن التوليد الحراري مرتفع التكلفة.
- الإسهام في تخفيض ترسب الأطماء ببحيرة خزان خشم القربة.
- إنتاج الأسماك من بحيرة السدين بما يقدر بحوالي ١٧٠٠ طن سنوياً.
- رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين من المشروع بإعادة توطينهم وتوفير السكن الملائم لهم وغيره من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والطاقة الكهربائية والمياه النقيّة وزيادة فرص العمل .

اثآر قيام السدين :

سيسفر بناء مجمع السدين على زيادة رقعة الأرض الزراعية بالمنطقة وإنتاج اضافي للكهرباء وتوفير مياه الشرب لحوالي ٧ مليون نسمة ومياه ريّ الأراضي الزراعية لحوالي ٣ ملايين شخص، ويقلل من الفيضانات ، بجانب دوره في البنيات التحتية والأساسية وسوف تتأثر بقيام سد ستيت ٥٢ قرية تضم حوالي ١٠٩،٩٠٠ أسرة تأثيراً كلياً أو جزئياً، وتم اختيار مواقع جديدة لإعادة توطينها وبناء مساكن لها وإنشاء المشاريع الزراعية والخدمات.

تعاون سوداني روسي في تكنولوجيا النفط

اتفق السودان وروسيا، على دفع التعاون في مجال النفط والغاز، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وذلك في لقاء جمع وزير النفط د. عوض أحمد الجاز بالعاصمة الروسية موسكو، بنظيره الروسي الكسندر نوفان وزير الطاقة.

وأكد نوفان على أن الدراسات العلمية أثبتت وجود احتياطي من النفط والغاز، يمكن أن يفضي إلى شراكة مع السودان لتحقيق المنافع المتبادلة، والاستفادة من الخبرة التكنولوجية الروسية في مجال النفط والغاز.

وأشار وزير النفط د. عوض الجاز إلى أهمية زيادة الاستثمار في مجال النفط لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، لزيادة الإنتاج لمقابلة الطلب المتنامي على الطاقة.

ورحّب الجاز بتوجه الاستثمار الروسي إلى السودان، مؤكداً متانة العلاقات السودانية الروسية، واستعرض الإمكانات المتوفرة في السودان من بنيات أساسية في مجال النفط.

من جانبه عبّر وزير الطاقة الروسي عن رغبة بلاده في ولوج مجالات الاستكشاف واستخراج النفط والغاز وتطوير الصناعة النفطية، وأضاف أن الوقت قد حان للدخول في شراكة حقيقية مع السودان في مجال الطاقة.إلى ذلك أكدت روسيا تحديد المربعات التي ترغب في الدخول فيها، بعد الدراسات التي تمت خلال زيارة الفريق الفني الروسي مؤخراً إلى السودان.

السودان يستورد ٣ آلاف ماكينة لاستخلاص الذهب

أعلنت وزارة المعادن السودانية عن خطة لاستيراد ثلاثة آلاف ماكينة تسهم في زيادة نسبة استخلاص ذهب التعدين التقليدي، وتعمل بدون استخدام المركبات الكيميائية "الزئبق" التي تتسبب في مضار بيئية بمناطق التعدين وآثار صحية للمنقبين. وانتشر التعدين الأهلي عن المعدن النفيس في مناطق السودان المختلفة أخيراً، وبلغ عائد السّودان من التّعدين التقليدي في ٢٠١٢ حوالى ٢،٢ مليار دولار.

وكشف وزير المعادن كمال عبداللطيف عن اجتماع عُقد ببنك السودان المركزي أخيراً لتمويل المشروع، وقال إن الماكينات الجديدة ستسهم في رفع نسب الاستخلاص من ٣٠٪ إلى ٩٥٪.

وأكد الوزير اكتمال المراحل كافة لإعلان الخطة الوطنية للحد من استخدام مادة الزئبق، مشيراً إلى أن الخطة تعتبر خطوة وبادرة من السودان لأول مرة في الإقليم.

إلى ذلك، دفع وزير المعادن بمسودة قانون التعدين التقليدي إلى مجلس الوزراء لإجازته، وقال إن القانون يتضمّن كافة قضايا التعدين التقليدي.

شركة التأمين الاسلامية المحدودة
ISLAMIC INSURANCE CO. LTD

السودان - الخرطوم - شارع علي عبد اللطيف -برج التأمين الإسلامية

تلفونات : ٧٧٨٢٨٧-١٨٣-٢٤٩+ ٧٧٠٥٠٧ -٢٤٩-١٨٣+ ٧٧١٨٩٧-١٨٣-٢٤٩+

ص ب : ٢٧٧٦ فاكس : ٧٧٨٩٥٩-١٨٣-٢٤٩+ البريد الالكتروني :info@islamicinsur.com

البنك الدولي يخفض توقعاته للنمو في شرق آسيا في 2013

خفض البنك الدولي تقديراته للنمو للدول الناشئة في شرق آسيا في ٢٠١٣ الى ٧،١ بالمئة ودعا الى اصلاحات هيكلية من اجل الابقاء على نمو طويل الامد.

وكان البنك الدولي تحدث في ابريل عن نمو في اجمالي الناتج الداخلي بنسبة ٧،٨ بالمئة. وبلغت نسبة النمو ٧،٥ بالمئة في ٢٠١٢ و٨،٣ بالمئة في ٢٠١١.

وبالنسبة ل٢٠١٤ و٢٠١٥، يتوقع البنك الدولي انتعاشا اقتصادية لتبلغ النسبة ٧،٢ بالمئة.

وبدون الصين، تنخفض هذه التقديرات الى ٥،٢ بالمئة في ٢٠١٣ و٥،٣ بالمئة في ٢٠١٤.

وقال البنك الدولي ان هذه المنطقة تواصل تسجيل اعلى معدلات للنمو في العالم على الرغم من التباطؤ في الصين وضعف في الدول التي تضم طبقة وسطى مثل اندونيسيا وتايلاند وماليزيا.

وقال اكسيل فان تروتسينبورغ ان "منطقة شرق آسيا والمحيط الهادىء تبقى محرك الاقتصاد العالمي بمساهمتها باربعين بالمئة في نمو اجمالي الناتج الداخلي للعالم، اكثر من اي منطقة اخرى".

واضاف "بتسارع النمو العالمي، حان الوقت لتبدأ الاقتصادات الناشئة اصلاحات هيكلية واساسية لدعم النمو وخفض الفقر وتحسين حياة الفقراء والاكثر ضعفا". وقال بيرت هوفمان كبير اقتصاديي البنك الدولي لشرق آسيا ان قرار الاحتياطي الفدرالي الاميركي تأخير الوقف التدريجي لاجراءات دعم الاقتصاد في الولايات المتحدة اعاد الاستقرار الى اسواق المال في الدول الناشئة التي ينبغي ان تنتهز فرصة الهدوء للتحرك من اجل خفض المخاوف من تقلبات مقبلة ممكنة.

واضاف ان احتمالات وقف برنامج الدعم للاحتياطي الفدرالي وارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة دفع رؤوس الاموال الاجنبية هذا الصيف الى مغادرة الدول الناشئة للتوجه الى هذا البلد مما تسبب في انخفاض كبير في عملات الدول الناشئة.

واكد هوفمان ان "خفض الاعتماد على الديون قصيرة الامد والمغطاة بعملات اجنبية وقبول معدلات صرف اضعف عندما يكون النمو اقل من الامكانات الحقيقية وفرض اجراءات حماية تسمح بمواجهة تغييرات شروط السيولة من الوسائل التي يمكن ان تساعد الدول على الاستعداد".

وقال كبير الاقتصاديين ان "اصلاحات بنيوية ستمنح الاشخاص فرصة تقاسم مكاسب التقدم الاساسية لنمو مقبل".

أسعار النفط تصل إلى 108 دولاراً للبرميل

مع استئناف الإنتاج من خليج المكسيك

تراجع سعر النفط خام برنت، ليصل إلى ١٠٨ دولاراً للبرميل ، مع استئناف إنتاج النفط في خليج المكسيك بعد العاصفة التي أصابته، بينما ألقت المخاوف إزاء أزمة الميزانية الأمريكية بظلالها على توقعات الطلب.وكانت العاصفة "كارن" التي أصابت مناطق بخليج المكسيك قد أدت إلى توقف نحو ثلثي إنتاج النفط من الخليج ، وكان خام برنت قد تراجع بمقدار ١،١٥ دولاراً مسجلا ١٠٢،٦٩ دولاراً للبرميل.

ارتفاع أسعار الذهب مع استمرار أزمة الميزانية الأمريكية

ارتفع الذهب بالمعاملات الآسيوية، مع تصاعد المخاوف من أن يواجه الكونجرس صعوبات لرفع سقف الديون بالوقت المناسب ، الأمر الذي عزز جاذبية المعدن كملاذ آمن.

ومن شأن عدم رفع سقف الاقتراض بحلول ١٧ أكتوبر، أن يؤدي إلى تخلف غير مسبوق عن سداد الديون لأكبر اقتصاد في العالم.

الكونجرس الامريكي منقسم بالفعل إزاء مشروع قانون للإنفاق، وهو ما تسبب في توقف جزئي للأنشطة الحكومية مما ألحق الضرر بالاقتصاد الامريكي.

وارتفعت عقود الذهب الأمريكية تسليم ديسمبر ٠,٤٪ إلى ١٣١٤,٩٠ دولاراً للأوقية، وتقدمت الفضة في المعاملات الفورية ٠,٧٪ لتسجل ٢١,٨١ دولاراً للأوقية.

وزاد البلاتين ٠,٥٪ إلى ١٣٨٧,٩٩ دولاراً والبلاديوم ٠,٤٪ إلى ٦٩٩,٧٣ دولاراً للأوقية.

مكافحة الفساد

الأولوية الجديدة على أجندة الألفية الإنمائية

دعا مجموعة من الخبراء الدوليين والمسئولين الحكوميين والعديد من منظمات المجتمع المدنى العالمى المعنية بالتنمية إلى دفع جهود منظمة الأمم المتحدة، للعمل على وضع أهداف مكافحة الفساد وتكريس الحكم الرشيد والشفافية، لتحتل الأولوية الأولى على أجندة أهداف الألفية الإنمائية الجديدة، التى سوف تبدأ بعد عام ٢٠١٥.

وإدراكًا بأن الفساد يقوض فرص التنمية والأهداف الثمانية التى تم وضعها فى قمة الألفية للأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٠، وهى القضاء على الفقر والجوع، وتوفير التعليم الابتدائى للجميع، والمساواة بين الجنسين، وتقليص معدلات وفيات الأطفال، ووفاة الأم أثناء الحمل والولادة، ومكافحة الأمراض، وضمان الاستدامة وتطوير شراكة عالمية للتنمية.

فقد عُقدَت داخل أروقة الأمم المتحدة فى مدينة نيويورك حلقات نقاشية واجتماعات رفيعة المستوى أواخر الشهر الماضى، برئاسة رئيس البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعنى بمكافحة الجريمة والمخدرات، حيث أكد المشاركون أن هذه الأهداف الطموحة السابقة لم يرد معها أى ذكر حول مكافحة الفساد، الذى أثبت أن له تأثيرًا سلبيًا هائلاً يعوق تحقيق هذه الأهداف.

وتؤكد أبحاث منظمة الشفافية الدولية على سبيل المثال أنه فى البلدان التى تنتشر بها ظاهرة الرشوة بشكل أكبر، تكون النساء عرضة للموت أثناء الحمل والولادة، ويكون عدد الأطفال فى التعليم أقل، وذلك بغض النظر عما إذا كان هذا البلد غنيًا أم فقيرًا، حيث تذكر رئيس مجلس أمناء المنظمة، هوجيت لابييل، أن الأبحاث والدراسات أكدت وجود علاقة مباشرة بين الرشوة ووفيات الأمهات والأطفال حديثى الولادة، فإحدى هذه الدراسات وجدت أن ٣٠٪ من النساء يجب عليهن دفع الرشوة لتلقى المعاملة الطبية الجيدة، وتوفى ٥٧ طفلا أثناء الولادة، بينما هناك ٦٠٪ ممن يجب عليهن دفع هذه الرشوة، توفيت منهن ٤٨٢ امرأة أثناء الحمل أو الولادة، ووجدت الأبحاث بالمثل علاقة مماثلة بين الرشوة والفشل فى قطاع التعليم ومنع وصول الخدمات وسوء جودتها، بل وتوجيه الموارد من الفقراء إلى النخبة.

ويقول المدير التنفيذى لمكتب الأمم لمكافحة الجريمة والمخدرات، يورى فيدونوف، "يجب علينا هنا من داخل الجمعية العامة فى نيويورك أن نوضح أن الشفافية والمساءلة هى اللبنات الأولى لتحقيق نتائج ومخرجات التنمية المستدامة، وذلك بعد التقدم فى تلك القضية منذ توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ ١٠ سنوات، فهناك ١٦٨ دولة عضواً بهذه الاتفاقية، جميعها تعهدت بمكافحة الفساد فى حكوماتها، ونتوقع المزيد من التقدم نحو وضع معايير عالمية ضد الفساد خلال أعمال الدورة الخامسة لأطراف هذه الاتفاقية.

صنـدوق النقـد:

الاقتصاد العالمي لم يتعافى بعد من الأزمة المالية

اعتبر صندوق النقد الدولي في تقرير له أن الاقتصاد العالمي مازال يواجه "مخاطر" إفلاس جديدة لعملاق مصرفي بعد خمس سنوات من انهيار بنك ليمان براذرز في الولايات المتحدة

فرانس برس - اعتبرت صندوق النقد الدولي في تقرير لها أن الاقتصاد العالمي مازال يواجه "مخاطر" إفلاس جديدة لعملاق مصرفي بعد خمس سنوات من انهيار بنك ليمان براذرز في الولايات المتحدة.وأكد الصندوق في هذا التقرير الذي نشر كمقدمة لتوقعاته للاقتصاد العالمي الأسبوع المقبل، أنه مازال هناك العديد من المؤسسات المالية الضخمة التي يشمل نطاق عملها العالم كله. وبعد خمس سنوات من إفلاس المصرف الأميركي العملاق ليمان براذرز الذي كان الشرارة التي أشعلت الأزمة، أشار الصندوق الى ان التقدم على طريق اصلاح المنظومة المالية العالمية "لم ينجز" بعد، لذلك فإن الاقتصاد العالمي ما زال عرضة لمخاطر إفلاس واحدة من هذه المؤسسات المالية المهمة عالميا".

ومنذ الأزمة المالية في الولايات المتحدة تخضع المصارف العملاقة لاختبارات مقاومة سنوية، وسيكون عليها قريبا زيادة نسبة رأسمالها في إطار الاصلاح المصرفي الدولي الذي يطلق عليه "بازل ٣". إلا أنها مازالت مصدر قلق.

واستنادا للصندوق فان اي صدمة مالية واسعة النطاق ستؤثر على مجمل اقتصاديات العالم التي تتطور حاليا بشكل متفاوت بين منطقة يورو في انحسار ودول ناشئة في توسع.

وحسب الصندوق فان التوترات الجديدة في القطاع المصرفي الاميركي سيكون "تأثيرها كبيرا" في أوروبا وآسيا.

كما ان عودة الشكوك في منطقة اليورو، التي خرجت مؤخرا من أكبر حالة انكماش في تاريخها، ستؤثر اولا على باقي الدول الاوروبية واميركا اللاتينية حسب توقعات الصندوق.

واعتبر الصندوق ان البطء الأكبر من المتوقع للنمو في الصين، التي يرى انها تشكل حاليا "مصدر قلق كبير"، سيحدث تأثيره الاكبر في آسيا وأميركا اللاتينية.

أفكار في الوقاية من الفساد المالي والإداري

إن مشكلة الفساد المالي والإداري من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها المجتمعات على إختلاف أنواعها لأنه ينخر في أجسادها كما تنخر الأمراض الخبيثة بأجساد الكائنات الحية بسبب حجم الأضرار التي يحدثها فيها ، كما إن علاجها من الأمور المستعصية ولم يتأكد لدينا أن هناك وسيلة أثبتت نجاحها في إجتثاث هذا المرض لما يواجه المختصين بالعلاج من معوقات يضعها الأشخاص الذين يمارسون الفساد ولاسيما ذوي المراكز المالية والرسمية المتقدمة في طريق المعالجين بمختلف وسائل الترغيب والترهيب ، إضافة إلى صعوبة إيجاد الكوادر النزيهة والكفوءة والشجاعة القادرة على العمل في هذا المجال بسبب عدم وجود آلية مضمونة تكفل إختيار امثال هؤلاء فضلاً عن الوسائل المضمونة لحمايتهم. لذلك يجب التفكير بإيجاد وسائل عملية وموضوعية ترفع مستوى الوقاية من الفساد لتحقيق أكبر قدر من النزاهة وإسهاماً منا في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة نرى أنه يجب أن تبدأ العملية بتحديد المعاملات المرشحة لممارسة الفساد وتدرج هنا بعضاً منها على سبيل المثال وليس الحصر :

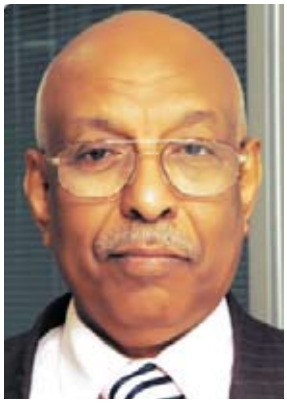

أحمد عثمان تاج الدين
نائب المدير العام

١- أعمال المقاولات

وتحصل فيها عمليات رشوة كبيرة في مرحلتين، المرحلة الأولى عند توزيع المشاريع على المقاولين حيث يلجأ غالبيتهم إلى رشوة الجهات المختصة لضمان الحصول على أحد المشاريع أو أفضلها أو أكبر عدد منها . فتقوم الجهة التي تتلقى الرشوة مستغلة إستلام العطاءات قبل موعد فتحها لمعرفة العطاءات المعروضة وكذلك إستغلال مبدأ " الدائرة غير ملزمة باوطأ العطاءات" فتبلغ المقاول الراشي بأقل عطاء ورد لكي يضع عطاءاً أقل وعند الإضطرار يلجأون إلى إستخدام مبدأ " الدائرة غير ملزمة بأوطأ العطاءات " ولتجنب ذلك ولكي ترسوا المشاريع على مستحقيها بمهنية وشفافية يجب أن تتم عملية تسليم العطاءات وفتحها وإتخاذ القرار بصددها في جلسة علنية واحدة ومفتوحة بحضور جميع المعنيين من مقاولين ومسئولين أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الغش في التنفيذ حيث إن المتعارف عليه هو أن يلجأ المقاولون الذين يمارسون الغش إلى رشوة المهندسين المسئولين عن الإشراف على عملية تنفيذ المشروع وكذلك المهندسين الذين يتسلمون المشروع بعد التنفيذ من قبل الجهة المستفيدة تمهيداً لإستلام المقاول مستحقاته المالية . وهنا يجب إختيار هؤلاء بشكل سري وإحضارهم بشكل مفاجئ إلى موقع العمل دون علم المقاول المنفذ وإذا أمكن بدون علم الجهة المستفيدة أيضاً فبالإمكان إستدعاء مهندسين من محافظات أخرى أو حتى من دول أخرى لضمان أكبر قدر من الشفافية على أن يقوم بذلك مهندسون مختلفون لمرتين أو ثلاث ويؤخذ بالتقرير إذا كان فيه تطابقاً بنسبة إختلاف قليلة لأن الأمر يستحق ذلك.

وبامكان مؤسسات الرأي العام أيضاً ولا سيما وسائل الإعلام القيام بنفس المهمة خلال عملية التنفيذ بتكليف مهندسين لهذا الغرض دون علم المقاول أو الجهة المستفيدة التي ربما تكون مشتركة بالفساد مع المقاول .

٢- تخمين الضرائب

وتحصل فيها عمليات فساد كبيرة أيضاً لذلك يجب إلغاء التخمين ووضع ضوابط لتحديد مبلغ الضريبة لكل نشاط بعينه من ناحية نوع النشاط الإقتصادي لأن الرشوة تحصل عندما يترك التقدير للمخمن .

٣- أعمال الجمارك والمنافذ الحدودية والموانيء الجوية والبحرية

وهي من الدوائر التي تحصل فيها حالات فساد فاحشة لذلك فإن الحل الوحيد هو أن يتم تفريغ الحمولات في المنافذ الحدودية والمطارات والموانيء وتقاس من نواحية النوع والكم والوزن وكافة المواصفات على أن يتم تصوير تلك الإجراءات من قبل وسائل الإعلام المرئية المستقلة المحلية وبثها على الهواء مباشرة منذ لحظة وصولها الى تلك المنافذ ومن ثم تفريغها بإستثناء التجهيزات والمواد الحكومية السرية وهذا يشمل المواد الداخلة الى البلاد والخارجة منها للحيلولة دون حصول حالات رشوة يقدم عليها أصحاب هذه المواد لخفض مبالغ الرسوم الجمركية عليها أو للسماح لهم في إدخال أو إخراج المواد المحظورة من ناحيتي النوع أو الكم.

٤- التعيينات في المؤسسات والمشاريع والدوائر الحكومية

لمكافحة عملية الفساد في عمليات التعيين يجب إنشاء مكاتب عمل في جميع الوحدات الإدارية تقوم بتدوين كافة المعلومات التي تتعلق بطالبي العمل وفي حالة وجود حاجة لدى الدوائر الراغبة بالتعيين عليها بأن تقوم بمفاتحة هذه المكاتب لترشيح الأعداد المطلوبة وفق المؤهلات والمواصفات فتقوم مكاتب العمل بإعلان ذلك عبر وسائل الإعلام لحضور المشمولين لحظة الفرز على أن يكون وفق ضوابط حيث يقدم

الأكبر سناً ثم الاقدم تخرجاً وتقدم الإناث اللواتي ليس لديهن معيل على الذكور وهكذا تتم عملية الفرز بحضور مؤسسات الرأي العام وخاصة وسائل الإعلام المرئية وتصور العملية أيضاً وتعرض للمشاهدين .

٥- عمليات الإنتخابات للمناصب والهيئات الحكومية

وهنا تحصل عمليات تزوير كبيرة وكثيرة خلال الحملات الدعائية وعند التصويت وفرز الأصوات ولتقليل هذا الفساد يجب أن يتم تشكيل اللجان المركزية والفرعية المشرفة على الإنتخابات وعلى المراكز الإنتخابية من ممثل واحد عن كل حزب مشارك في الإنتخابات بحيث لا تعتمد النتائج مالم يصادق عليها من قبل جميع الأعضاء وفي حالة رفض أحد الأعضاء المصادقة يجب أن يكون السبب مشروعاً وموثقاً وفي حالة الإختلاف يعرض الأمر على مؤسسات الرأي العام التي يفترض أن تشكل لجان للنظر بهذه النزاعات ويكون قرارها قاطعاً لا طعن فيه في حالة إتخاذه بالإجماع أما إذا لم يكن كذلك فيعرض على اللجان الأعلى. كما يجب إعلان النتائج في كل مركز إنتخابي فور الإنتهاء من فرزها والمصادقة عليها. أما تمويل الأحزاب السياسية فيجب أن يكون من قبل الدولة حصرياً في جميع مراحل نشاطها ولاسيما فترة الدعاية الإنتاخبية حيث يجب أن تتاح فرصة متساوية للجميع للحيلولة دون حصول حالات فساد فضلاً عن ضمان أكثراستقلالية ممكنة للحزب ومن ثم للحكومة التي يشكلها.

٦- توزيع المواد الإستهلاكية النادرة أو القليلة والموارد المالية

إن عدم توفر الكميات و الأعداد الكافية من المواد الإستهلاكية الضرورية التي يحتاجها المواطن تمثل فرصة أخرى للفساد من خلال إعطاء أسبقيات للمواطنين القادرين على دفع الرشوة أكثر من غيرهم في الحصول على تلك المواد أو الحصول على كميات أو أعداد أكثر من المقرر أو القيام ببيع المواد المدعومة من قبل الدولة بأسعار قريبة من أسعار السوق أو سرقتها من قبل الموظفين الذين يملكون نشاط تجاري خاص يتعامل بتلك المواد كما كان يحصل ولايزال في العراق ولا سيما الوقود حالياً و الأدوية والمستلزمات الطبية.

إن الحل الكفيل بمعالجة هذه المشكلة يتمثل في إلغاء النشاط الخاص أو توزيع المواد الحكومية بالتساوي على المواطنين وفق ما معمول به في وزارة التجارة ولكن ليس على أساس حصة لكل بطاقة تموينية أو كل سيارة أو مولد كهرباء كما في توزيع الوقود وإنما حصة لكل مواطن بصرف النظر عن كمية المواد المتوفرة بحيث تقسم على الجميع بالتساوي سواء كان ذلك مرة كل شهر أو كل فصل أو كل سنة أو كل عدد معين من السنوات أو تسعير المواد التي توزعها الدولة بسعر السوق. ويمكن أيضاً ومن أجل تفعيل هذه الآلية توزيع نصف واردات الدولة على المواطنين مقابل رفع أي دعم حكومي للمواد والسلع والخدمات المقدمة لهم باستثناء الحالات التي تقع خارج إمكانياتهم كالأمراض الخطيرة والمزمنة والعجز الإعاقة والإحتياجات الخاصة.

٧- لجان المشتريات

تعتبر لجان المشتريات من أهم وسائل الإختلاس المالي من خلال حصر الموضوع برئيس الدائرة والمحاسب ولجنة المشتريات حيث يقومون بالإتفاق مع عدد من محلات بيع المواد التي تحتاجها الدوائر والتي تكون عادةً عائدة لرؤساء الدوائر أو لأقربائهم أو لأصدقائهم المقربين بحيث ترتب إيصالات الشراء بأسعار أكثرمن أسعار السوق بل هنالك أيضاً إيصالات لشراء وهمي ويعود المردود في النهاية إلى رئيس الدائرة بعد أن يكافئ المتعاونين معه مثل المحاسب و أعضاء لجنة المشتريات. ولمكافحة مثل هذا الفساد يجب أن تتخذ إجراءات تشريعية تلزم الدوائر كافة للخضوع الدوري لكافة سلطات و أجهزة المراقبة والمحاسبة مثل السلطات التشريعية والأمنية وتشكيلات الرأي العام (مجالس الشيوخ و الإتحادات والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام) لتدقيق ذمة الدوائر كافة من مواد عينية ونقدية طبقاً للإيصالات والسجلات الرسمية لمرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وبشكل دوري ولكن مفاجئ.

وهكذا يمكن إيجاد وسائل مماثلة لمكافحة الفساد في الأماكن الأخرى. وفي هذا السياق بالإمكان خفض نسبة الفساد في جميع الدوائر من خلال تعيين مدراء المكاتب لرؤساء الدوائر إبتداءاً من رئيس الجمهورية وإلى أصغر دائرة من الأحزاب الأكثر إختلافاً مع الحزب الذي ينتمي له رئيس الدائرة و إلزام رئيس الدائرة بإطلاع مدير مكتبه على جميع المخطابات وإعتبار مخالفة ذلك من الجرائم الكبرى. كما يجب أن تقوم المجالس النيابية على جميع المستويات بتقييم دوري لأداء رؤساء الدوائر كل ثلاثة أشهر وعند التصويت بصدد إتخاذ أي قرار بحق أحدهم يجب عدم السماح بمشاركة النواب الذين ينتمي إليهم رئيس الدائرة في التصويت سواء عند إستدعائه للإستجواب أو إتخاذ إجراءات محددة بحقه لأن ذلك يشكل حماية له كما يجب تعديل قوانين العزل من الهيئات الحكومية بحيث تسمح بعزل من تؤشر عليه أي حالة تشير إلى عدم نزاهته أو كفاءته وتعديل قانون العقوبات بحيث يتيح معاقبة الموظف بعقوبات تصاعدية مضاعفة تتناسب مع موقعه ومسؤولياته.

اخلاقيات الاعمال فى الشركات Corporate Ethics

كيفية ارساء الممارسات الاخلاقية فى الشركات

ان التطور المتسارع فى الاعمال والنمو المطرد للشركات اصبح يزيد من احتمال او قد ينتج عنه كثير من الممارسات التى يمكن ان تتصف بعدم مراعاة للجوانب الاخلاقية فيها وهذه الممارسات بدورها اصبحت تحدث نوعاً من نظرة عدم الرضا من قبل الافراد و المجتمع والاحساس بأن هذه الشركات والمؤسسات تسعى فقط لجنى الارباح واكتناز الاموال لملاكها او المساهمين فيها دون النظر او مراعاة لمدى ارتباطها بمعايير اخلاقية وقيمية.

عبد السلام آدم
شركة التأمين الاسلامية إدارة البحوث

ويمكن ان نقول ان الاخلاق فى الشركات هى المبادئ المكتوبة وغير المكتوبة التي تحدد المستوى المعنوي للشركة وان أخلاقيات الشركة تظهر في كيفية تعاملاتها مع موظفيها، وعملائها وموردها، وتنمية منتجاتها او خدماتها ، والمشاركة على المستوى الأشمل في تنمية المجتمع.

وان السلوك الأخلاقي يعني فعل ما تراه صحيحاً ولكن التمييز فى هذا الامر فى بعض الاحيان قد يبدو عصياًعلى الفهم والتفريق بين المواقف ذات الطابع الاخلاقى او القانونى او العرفى، مثلاً المحافظة على البيئة قد تكون عملاً قانونياً بينما قد لا تكون"عملاً أخلاقياً". اذ إن الأخلاقيات هي الجانب الروحي والمعنوي في حياتنا، وأخلاقيات الشركة تحدد مواصفات عملها، وصحة معاملاتها ونجاحها، وهي ضرورة للنجاح، "فالقيم تقود الشركة للنجاح أو الفشل وانه عادةً ما يفترض على الموظفين فهم رسالة الشركة وفهمهم يتوقف على القيم الروحية السائدة بها .

القيادة يقع عليها عب هذا العمل ولكن القيادة وحدها لا تكفى، إذ يجب أن يصاحبها غرس مثل تلك القيم المحفزة بالمنظمة والمحافظة عليها. وحتى تنعدم المشاكل، يحتاج القادة لقيم روحية واضحة فى التعامل مع البيئة المحيطة بالشركة، وهذه القيم تتضمن المثل والسمات العليا لحياة المنظمة. فالثقة، والتكامل والشفافية، واحترام الفرد تمثل خصائص تنمو وتزدهر في الشركات التي تهتم بالقيم واليوم، يعتبر الاحترام قيمة تحقق النجاح والتميز والمقصود بالاحترام هنا احترام القانون والاخلاق والدولة والموردين والعملاء والمنافسين والمجتمع. فباجتياز حاجز الرضا، تهدف القيم الروحية اليوم لإسعاد العملاء والزملاء. وعلى قمة القيم توجد قيمة: خدمة المجتمع. وكذلك في عصر يتميز بالتخفيف وسوء سمعة المنظمات، فمثلاً يعتقد الناس أن الثقة قيمة مجردة غير عملية. ولكن الثقة أساسية لنجاح الأعمال ولتوضيح ذلك يطرح السؤال التالى : ما الذي يحدث عندما تفقد الشركة ثقة عملائها؟ يصبح الناس متشككين يائسين، وتفقد الأسعار المغرية والجودة العالية أهميتها. ويلجأ الناس للشراء من أماكن أخرى. وما الذي يحدث عندما تفقد الثقة في رئيسك وفى زملائك؟ تتبدد طاقتك في حماية ظهرك ووظيفتك.

مفهوم الأخلاق :

تعريف الخلق : الخلق هو قوة راسخة فى الارادة تنزع الى اختيار ماهو خير او اختيار ماهو شر. فالخلق هو صفة ثابتة او الحالة الراسخة فى النفس التى تشكل العامل الاساس للممارسات الحسنة او السيئة بتفكير او دون تفكير.

يختلف الكتاب والباحثون حول وضع تعريف محدد لمصطلح الأخلاق

حيث يري(أينشتاين) أن الأخلاق هي شأن إنساني محض بدون أي سلطة فوق طاقة البشر تدعمه.

Ethics is an exclusive human concern without any superhuman authority to back it"

وينظر بعض الكتاب مثل (ناني جافري) الى الأخلاق بإعتبارها موقف يتطلب اليقظة والانتباه لكل سمة من سمات العميل ، وتلبية احتياجاته ، ومقابلة إقتراحاته بعقل متفتح ، وتقديم المساعدة له في شفافية ووضوح وتسوية معاملاته بأسرع ما يمكن . كما تعني الأخلاق أن نكون علي مستوي المسؤلية ليس فقط بالنسبة للشركة او المؤسسة أو عملائها ولكن بالنسبة للصناعة ككل وللمجتمع.

ويضيف جافري ان الأخلاق تعني ذلك الانضباط و الالتزام بما تحمله من معاني، وهي ذلك الكم الهائل من المشاعر التي تتحدانا للارتقاء فوق انفسنا ، وهي الاداة التي نقيس بها انفسنا، وهي القوة التي تجعلنا نتقدم، وهي الضوء الذي سيذكرنا به الآخرون، وهي الطريق الي الامام لنا ولصناعتنا.

ويرى معهد (ICA) ان اخلاقيات عمل الشركات تتطلب ضماناً من المساهمين على عمل وفق ضوابط محددة مع احترام إلتزامات الادارة.

ويرى الكاتب ان الاخلاق تعنى التعامل بما يقبلة الحس والوجدان السليم والعقل الصحيح وبمايتفق مع القواعد والاعراف الاجتماعية والقانونية

موضع الاخلاق فى الاسلام

يقول المودودى ان النظام الاخلاقى فى الاسلام يجعل الوحى المصدر الاول للمعرفة الاخلاقية فضمن الاسلام بذلك للمعايير الاخلاقية الثبات والدوام (بالنسبة للافراد او المؤسسات) وهذه المعايير تفسح مجالاً معقولاً للتكيف والتجديد، وهناك الكثير من النصوص القرانية والاحاديث النبوية الدالة على منزلة الاخلاق ومكانتها فى الدين الاسلامى فالقراءن قد بين السمات الاساسية للاخلاق الحسنة مثل الصدق والاخلاص فى العمل واداء الامانات والدعوة الى الخير والحق.

أسباب الاهتمام بأخلاقيات العمل :

أن الأخلاقيات تدور حول اتخاذ اختيارات وقرارات صحيحة بما تمثله من خطوط توجيهية للمديرين في صنع القرار،.حيث تزداد أهميتها بالتناسب مع آثار ونتائج القرار، فقد حظيت أخلاقيات العمل بالاهتمام بصورة واضحة وملفتة وظهرت مصطلحات جديدة مثل أخلاقيات المهنة وأخلاقيات الأعمال، وباتت الشركات تتسابق لإصدار مواثيق أخلاقية، ويرجع هذا الاهتمام الى عدة اسباب:

١-التحول والتطور في أهداف الشركات :

تقليدياً كان الهدف الرئيسي للشركات هو تحقيق أرباح لأصحاب العمل بصفة أساسية وفق قواعد العمل وبدون اى ممارسات تتسم بعدم الاخلاق أو الخداع

٢- تعقد وتداخل المصالح في الشركات:

وبالأخذ في الاعتبار أن نتائج قرارات وأنشطة

الشركة لا تقتصر على المساهمين فحسب بل تؤثر على العاملين والموردين والعملاء، والجمهور لذلك اصبحت المسؤليات لا تتوقف عند المساهمين فقط بل اصبح من الضرورى الاهتمام بفئات اخرى.

٢- إرساء مبادئ (الحوكمة) في ظل البحث عن أدوات لمعالجة المشكلات والأزمات التي أدت إلى انهيار عدد من الشركات لأسباب عدم التزام المسئولين فيها بأخلاقيات العمل فقد نتجت مجموعة من الأسس والممارسات التي ادت الى السعى نحو تطبيق مبادئ

الاخلاق فى الاعمال

الاهتمام بالتدريب والتعليم :

إن التطور الأوسع في مجال أخلاقيات الأعمال نجده في مجال التعليم والتدريب، ففي الدول الصناعية أخذت هذه المادة تدرس وتصدر فيها الكتب المتخصصة والمنهجية على نطاق واسع ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حاليا أكثر من ٥٠٠ مقرر تدريسي من مقررات أخلاقيات الأعمال تدرس في الجامعات

نطاق تطبيق اخلاقيات الاعمال فى الشركات

يمكن تطبيق الأخلاقيات بشكل سليم في العمل، بحيث أن تطبق الشركة من بين العديد من الاجراءات والممارسات إجراءات تتسم بالشفافية والديمقراطية لتحقيق اهدافها وغاياتها. ولا يكفي أن تكون الممارسات الصادرة صحيحة فقط، بل يجب أن تكون الطريقة المستخدمة في التوصل إلى هذه الممارسات صحيحة أيضًا. ومن الامثله على ذلك نجد ان هناك علاقة مباشرة بين الاستقامة ومستوى الأداء في المنظمة. في الاعمال المعقدة ، تعتبر كل الامور واجراءات العمل واضحة وموثقة ومحفوظة لحفظ الحقوق. ولكن هذه الاجراءات والطرق المنظمة للاعمال ليست بديلاً للشرف والنزاهة.ففي دراسة أجراها(بيت لندن الاستشاري) تبين أن المديرين الشرفاء أعلى إنتاجية، لأنهم يعملون بضمير ودون خوف أو قلق. وهذا يعني أن الاستقامة تساعد على النجاح عملياً، بالإضافة إلى الإحساس الذاتي بالطمأنينة والاستمتاع بطعم النجاح.

تكلفة الاخلاق

ان تبنى نهج الالتزام بالعمل بطريقة اخلاقية احياناً قد يكلف المؤسسة بعض التكاليف المرتبطة بالتضارب بين تحقيق الارباح والالتزام الصارم بالقواعد والاخلاق وفى حال حدوث هذا فعلى الشركة تبنى قواعد واساليب عمل اخرى تساعد وتشجع على العمل القائم على المعايير ، والسعى نحو تعيير اسلوب المنافسة

- النتائج السلبية للممارسات غير الاخلاقية فى الشركات
- ارتفاع التكاليف المترتبة على الاعمال

التكاليف المترتبة على الاعمال غير الاخلاقية

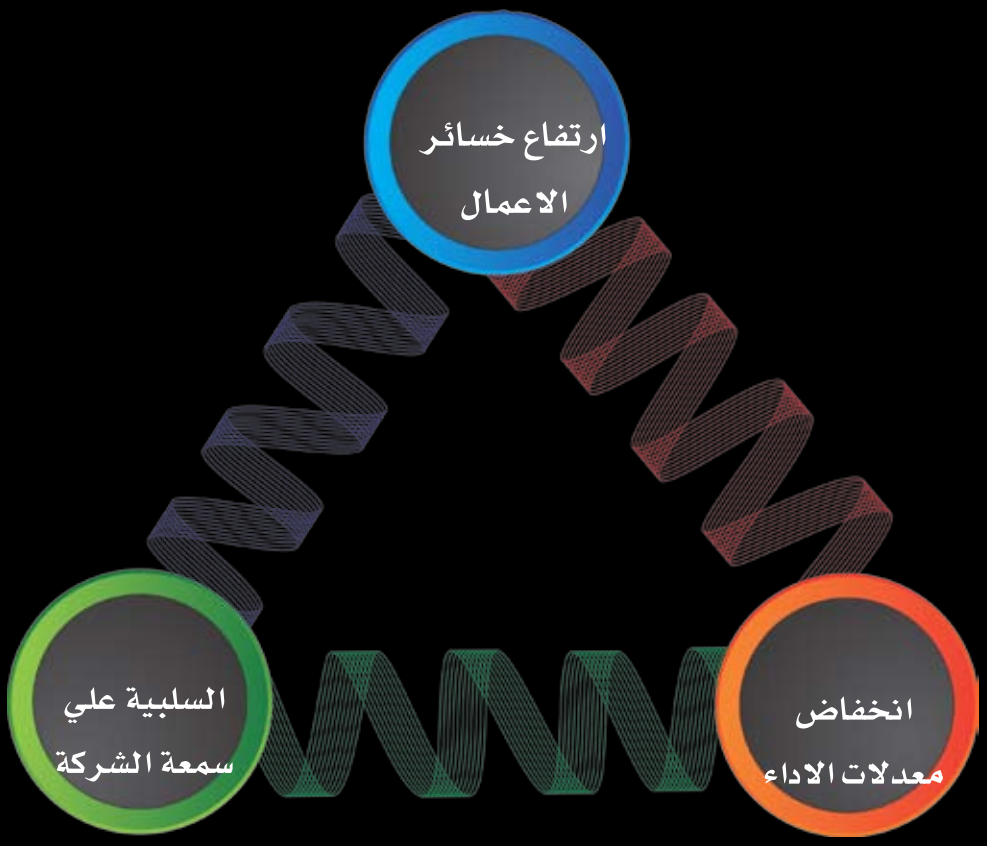

غير الاخلاقية مثل المقاضاة والتعويضات وغيرها.

- ارتفاع خسائر الاعمال.
- انخفاض معدلات الاداء و التقديرات المتوقعة.
- الأثار السلبية علي سمعة الشركة.

ومن خلال الاطلاع على الاهداف والادوار التى يمكن ان تساعد اخلاقيات الاعمال فيها نجد انه من الحكمة والضرورة ان تسعى المؤسسات الى تحسين وتطوير ممارساتها وربطها بمعايير اخلاقية واضحة ومكتوبة والسعة نحو تبنى وغرس قيم اعمال صحيحة وملائمة فى مجال الصناعة المحددة والتى يمكن ان تساعد القطاع بأكمله على التوافق على قواعد وقيم تساعد على ترشيد ممارسات الشركات ويمكن ان يتم ذلك من خلال وضع ميثاق اخلاقى (Code of Ethic) لكل مجال على حده وهذا يساعد على توحيد معايير التعامل الاخلاقى للشركات .

قواعد (ونصائح)

١- عندما تختفي العدالة تهبط كل الاشياء

٢- النزاهة ليست أفضل سياسة، بل هي السياسة الوحيدة. فالناس لا يحبون التعامل مع من يبيع خدمة اوسلعة غير حقيقية. ومع من يفشي أسرار عملائه، ومع من يقتبس أفكار الآخرين وينسبها لنفسه.

٣- عدم التنصل (الكلام سهل والفعل صعب)، الاستقامة تعني الالتزام بالمبادئ في كل الأحوال. وتعني أن تتطابق أفعالك مع أقوالك.

٤- الجودة لا تتجزأ. الجودة والتعليم والتدريب والانفتاح والصراحة يجب أن تكون طريقة حياة، وليست نتيجة سعي مؤقت للحصول على شهادة الجودة، أو مرتبطة بالمنافسة

٥- يجب أن تعرف متى تنسحب بشرف. هناك أوقات يكون فيها عدم البيع أفضل من البيع بكثير. ولا يجب أن تلتزم بشروط لا تستطيع تنفيذها. وعليك أن تنصح العميل بعدم شراء منتجاتك أو خدماتك إذا كنت تعرف أنها لن تفيده.

٦- البيروقراطية تقتل كل شيء، حتى العبقرية. فلا تسمح لها بالوجود في المقام الأول. فعندما تتراكم السياسات والنظم البيروقراطية يصعب اختراقها. أفضل أسلحتك لاختراق الحواجز البيروقراطية هي: السرعة والبساطة والتحسين المستمر.

هدف هذا المقال الى عرض مفاهيمى مبسط حول بعض النقاط فيما يتعلق بموضوع اخلاقيات عمل الشركات ونرى انه من باب توسع النفع والفائدة ان يتواصل فى مقال تالى الحديث عن هذا الموضوع لتغطية بعض النقاط المهمة فى هذا الموضوع.

مخـــــاطـــــر الـــــتـــــمـــــويـــــل المـــــصـــــرفي

نادر الفاتح صالح
إدارة المخاطر

يقصد بها مجمل الخسائر غير المتوقعة التي قد يتعرض لها البنك بصورة مباشرة كتعثر عمليات التمويل أو تقلبات الأسعار أو نتيجة فشل النظم الداخلية للمصرف (مثل ضعف نظم الرقابة والمراجعة الداخلية) أو نتيجة لعوامل خارجية (مثل سمعة المصرف وعدم مواكبة للمستجدات العالمية) أو العمليات أو الموظفين وهذه المخاطر بالطبع تؤثر سلبا علي مقدرة المصرف علي مواصلة وتطوير نشاطه بالصورة المطلوبة أو المخطط لها وقد تؤدي إلي انهياره ومن ثم خروجه من السوق إذا تفاقمت ولم تتوفر إدارة سليمة لها . فكر بازل أن كل بنك له مخصصات كافية لمقابلة المخاطر المتوقعة و المخاطر غير المتوقعة فبازل أخرجت نفسها تماما من المخاطر المتوقعة باعتبار أن كل بنك له مخصصات كافية لمقابلة المخاطر المتوقعة من خلال الدور الذي تلعبه المحاسبة في تخصيص مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها وغيرها أي في فكر بازل أن المحاسبة مسئولة عن عملية المخصصات للمخاطر المتوقعة لأي عملية بالبنك والتي عادة ما يتم توفير المخصصات لها من أرباح البنك (قائمة الدخل). أما المخاطر غير المتوقعة فهي مسئولية بازل باعتبار أن لا أحد يتحدث عن المخاطر غير المتوقعة ، كيف يستطيع البنك مواجهة المخاطر غير المتوقعة ، الوسيلة الوحيدة لتغطية الخسائر غير المتوقعة هي القاعدة الرأسمالية ، فرأس المال هو الوسادة التي تستوعب أية خسائر غير متوقعة.

مخاطر التمويل:-

يقصد بمخاطر التمويل الخسائر المتوقعة والتي قد يتعرض لها المصرف نتيجة لفشل العميل في سداد ما عليه من التزامات أو امتناع العميل أو عدم رغبته في سدادها للمصرف وقد تكون خسائر ناتجة من التمويل المباشر (داخل الميزانية) أو غير المباشر (بنود خارج الميزانية) . في النظام الإسلامي تشمل مخاطر التمويل مخاطر انخفاض قيمة الرهن أو فشل المصرف في تنفيذ الضمان في حالتي التمويل بصيغتي المرابحة والسلم. كما تشمل فشل العميل في تسليم سلع السلم وفق المواصفات المتفق عليها في عقد السلم وهي مخاطر عدم الالتزام بمحتويات العقد والتي نتج عنها عجز في قيمة السلع موضوع السلم عن حجم التمويل المدفوع (تنطبق مخاطر التمويل بصيغة السلم علي الاستصناع كصيغه من صيغ السلم).ويظهر هذا العجز في فشل العميل في تنفيذ عقد الإجارة وفشل المصرف في الحصول علي الأصل أو الحصول علية في حالة لا تمكنه من بيعه أو إعادة إيجاره مع فقدانه للمتبقي من أقساط الإيجار أما التمويل بالمشاركة والمضاربة فان المصرف يكون شريكا في حاله المشاركة ورب مال في حالة المضاربة ويتعرض – عند التمويل بأي منها – إلي مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية .

تحديد وقياس مخاطر التمويل

– أن تقوم /الإدارة بإجراء تقييم شامل للمقدرة المالية للعميل وتشمل تحليل المركز المالي واتجاهاته الربحية والتدفقات النقدية للعميل وموقف سداد التزاماته السابقة لصالح المصرف أو أي جهات أخري .

- تقييم العمليات الاستثمارية التي ينوي المصرف الدخول فيها وإجراء الدراسات الدقيقة بشأنها وتحديد مخاطرها والاجتهاد في إيجاد الطرق الكفيلة لتقليل هذه المخاطر علما بان لكل صيغه من صيغ التمويل طريقة - أو طرق – مختلفة لتقليل المخاطر تتماشي مع المتطلبات الشرعية
- يتم إجراء تصنيف للعملاء وفقا للمعايير المتعارف عليها عالميا (رأس المال ،القدرة علي السداد ، السمعة ..... الخ)

مراقبة مخاطر التمويل.

تقوم ادارة المخاطر بوضع نظام يساعد في مراقبة مخاطر التمويل المباشر (ON Balance sheet) وغير المباشر (Off- Balance sheet) وتحديد مؤشرات رئيسية تعبر عن حالة التمويل لمعرفة حجم الخسائر التي قد تنتج عن التمويل ويتمثل هذا النظام في :

- متابعة المركز المالي للعميل (تقييم الربحية ومعرفة أسعار الأسهم واتجاهاتها وموقف السيولة وإمكانيات ومقدرات مجلس الإدارة والمساهمين في حاله الشركات...الخ) ومستوي تنفيذ العملية الاستثمارية.
- متابعه الظروف المحيطة بالعمل ورصد التغيرات التي تطرأ علي البيئة التي يعمل فيها العميل (الإدارة ، الوضع المالي للمساهمين ، أسعار الأسهم أحوال السوق التي يعمل فيها العميل والأسعار وتوجهات العرض والطلب ..... الخ)
- متابعه سير حسابات العميل من حيث النشاط ومستوي التزامه بسداد ما عليه من التزامات وما إذا كان للعميل أي التزامات متعثرة أو شيكات موقوفة أو شيكات مرتجعة أو ورد اسمه ضمن قائمة العملاء المقصرين التي يصدرها بنك السودان .
- متابعة وتقييم مستمر لكافة الضمانات وذلك بمتابعه أسعارها في السوق بصورة مستمرة بالإضافة إلي المراجعة المستمرة لهذه الضمانات للتأكد من وجودها الفعلي خاصة عندما تكون الضمانات في شكل بضائع أو ممتلكات وإعداد تقارير يتضمن حالتها .

التحكم في مخاطر التمويل :

- متابعه ومراجعه محفظة التمويل باستمرار والتأكد من أن التمويل منح وفقا للأسس والضوابط المحددة من قبل بنك السودان وسياسات ولوائح البنك الداخلية وتحديد جودة الأصول عن طريق تجديد المعلومات عن المركز المالي وظروف العميل وحركة حساباته .
- تقييم التمويل ومراجعه تصنيفه وبناء المخصصات العامة والخاصة وكفايتها والتأكد من أن التصنيف يتم بصورة سليمة وصحيحة ووفق متطلبات البنك المركزي.
- مراجعه ملفات التمويل للعملاء الكبار والتأكد من أن التمويل تم توجيهه للغرض الذي منح من أجلة .
- مراجعه وتقييم سياسات البنك ولوائحه الداخلية فيما يتعلق بأسس وضوابط منح التمويل مع التركيز علي درجة توزيع مخاطر التمويل نسبة التمويل للضمانات المقدمة ، نظام متابعه التمويل وإجراءات التحصيل (المعلومات المطلوبة والتقارير ....الخ) ومدي التزام المصرف بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي التي يصدرها بنك السودان.
- متابعه جودة محفظة التمويل بالتركيز علي التمويل الممنوح للعملاء الكبار ، الأطراف ذوي العلاقة ، المساهمين والأطراف المرتبطة بهم ، الديون المجدولة والديون المشكوك فيها .

شركة الفيصل العقارية
AL Faisa Real State co.

شركة الفيصل العقارية

إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني

الخرطوم – شارع على عبد اللطيف – مركز الفيحاء التجارى – الطابق الثانى

تلفون : ٨٣٧٤١٤٥١ – ٨٣٧٤١٤٥٢ – الادارة التجارية:٨٣٧٤١٤٥٣ فاكس: ٨٣٧٤١٤٥٤

www.alfaisalrealstate.com

دور الـزكـاة في تخفيف آثـار الـتـقـلـبـات الإقـتـصـاديـة

إن الوضع الطبيعي لعمل السوق والاقتصاد الحر لا ينتج أزمات وتقلبات اقتصادية كما يظن ذلك الكثير من المحللين، حيث من المعتاد أن تمر الأسواق بمراحل صعود وهبوط تصاحب أي نشاط اقتصادي، بل تنشأ بسبب انحراف عن هذا الوضع الطبيعي، ولولا أن الشريعة الإسلامية حددت ماهي مواطن الخلل والانحراف في النشاط الاقتصادي لم يكن من الميسور للعقل البشري أن يميز بدقة بين الاضطرابات الناشئة عن انحراف وخلل في وظائف الأسواق وبين التقلبات المعتادة المصاحبة لأدائها في الأوضاع الطبيعية. وهذا التمييز بين الدورات الطبيعية والكوارث غير الطبيعية ضروري لتحديد نوع الاستجابة للأزمة والقرارت التي لابد من اتخاذها ، فإذا كانت هذه الظروف تنشأ عن انحراف وخلل في النشاط الاقتصادي فالعلاج يتطلب بالضرورة تشريعات وأنظمة تمنع تكرار هذا الانحراف مستقبلاً، أما اذا كانت المشكلة دورة طبيعية في حياة السوق فالعلاج في هذه الحالة سيركز بالدرجة الأولى على السياسة الاقتصادية لتخفيف آثار الهبوط الى أن تعود السوق لوضعها المعتاد.

عبدالله موسي علقم
إدارة البحوث

التقلبـات الاقـتـصـاديـة في الـنـظـام الإسـلامي:

إن حكمة القرآن الكريم في الجمع بين تحريم الربا وبين إنظار المعسر في سورة واحدة سياق واحد يتجلى جانب منها في ضوء التقلبات الاقتصادية التي نشهد اليوم واحدة من أبرز صورها ، فالدورات الاقتصادية تمر إجمالاً بمرحلتين مرحلة الصعود والنمو، ومرحلة الهبوط والانكماش، ومن أهم عوامل الكارثه المالية هو الصعود غير المنضبط الذي يصاحب الإفراط في تسهيل الإئتمان، مما يؤدى الى مبالغة في قيم الأصول، هذا بدوره يشجع على الإستدانة برهن هذه الأصول، مما يزيد من إرتفاع أسعارها ومن ثم الإسترسال في تسهيل الإئتمان، وهكذا لتصبح السوق في حالة فقاعة غير قابلة للإستمرار، فإذا وجد أي سبب يؤدى الى تراجع قيم الأصول، اضطر المدينون الى بيع بعض هذه الأصول لزيادة قيمة الرهن ولكن بيع الأصول من شأنه أن يخفض من أسعارها مرة أخرى مما يتطلب المزيد من البيع لتغطية قيمة الرهن وهكذا حتى تنهار السوق وتتحقق الكارثة.

وتحريم الربا من شأنه أن يضبط التوسع في الائتمان بحيث لا تتحول السوق في مرحلة الصعود الى حالة الفقاعة التي تهدد الاقتصاد، أما في حالة الهبوط فإن إنظار المعسر وسائر أوجه المواساة والنشاط غير الربحي، من شأنها أن تقلل من معدل تراجع أسعار الأصول ومن ثم يجنب السوق الانزلاق الى حالة الانهيار.

دور الزكاة:

شريعة الزكاة ضرورة اساسية لاستقرار الاقتصاد وذلك من جهتين، من جهة أنها تحاصر المديونية وتمهد لاستئصال الربا من الاقتصاد، ومن جهة أنها تعمل على امتصاص الآثار السلبية لهذه الهزات.

ونظراً لأهمية الزكاة في استئصال الربا فقد شرعت قبل نزول تحريم الربا بمدة طويلة، فهي تطهر النفس من الشح والبخل الذي يمثل الأساس النفسي للربا من جهة القرض كما أنها بإغناء الفقير تجفف السبب المقتضي للربا من جهة المقترض، ويكفي أن نعرف أن الأزمة المالية نشأت من خلال القروض منخفضة الملاءة التي منحت للفئات الأقل دخلاً في المجتمع الغربي (الأمريكي) لنعرف كيف يمكن أن يؤدي سوء توزيع الثروة لكوارث وخيمة على الاقتصاد.

والزكاة من خلال تخفيف حدة التفاوت في الثروة بين فئات المجتمع توجه التمويل الى الأنشطة المنتجه دون الغرق في دوامة المديونية، وذلك أن التمويل إذا وجد قبل تخفيف حدة التفاوت بين الفقراء والأغنياء فستنتجه نسبة كبيرة منه لردم الفجوة في التوزيع ومحاولة الفقراء اللحاق بالأغنياء، ولكن التمويل عملية ربحية وليست غير ربحية، فهو مقابل ثمن يدفعه أولئك لهؤلاء، فتزداد الفجوة اتساعاً، مما يتطلب المزيد من التمويل، وهكذا. ففي غياب مؤسسة الزكاة والقطاع غير الربحي سيتحول التمويل الى دوامة من المديونية التي يكاد يتعذر الفكاك منها. وهو ما يؤدى الى النتيجة نفسها للربا وإن وقع التمويل بصيغة إسلامية من حيث الشكل والصورة.

كما أن الزكاة تؤدى وظيفة مهمه في تخفيف آثار التقلبات الإقتصادية والهزات الطبيعية، ولهذا أثنى القرآن الكريم على الإطعام وقت الشدة والحاجه ، كما قال تعالى (أو إطعام في

يوم ذي مسغبة) البلد١٤، وكان من خلق النبي صلى الله عليه وسلم الذي أثنت به عليه السيدة خديجة رضي الله عنها أن يعين على (نوائب الحق) ، أي تقلبات الأيام ومصائب الدهر، كما أثنى النبي صلي الله عليه وسلم على الأشعريين بقوله (إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم).

وهذا يعني أن القطاع غير الربحي مهم لتجنب المخاطر الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد، فهو ضروري لإستئصال الربا ومنع دوامة المديونية من الظهور، وبهذا يحمي الاقتصاد من المخاطر الداخلية، كما أنه ضروري لإحتواء التقلبات الاقتصادية التي تنشأ لأسباب خارجية كالقحط والجفاف ونحوها من الأخطار الطبيعية.

ومن هنا يتبين مدى الخلل الذي تعاني منه النظرية الاقتصادية المعاصرة حين تركز على آلية السوق وحدها مع إغفال الوظيفة الأساسية للقطاع غير الربحي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

الزكاة والركود الإقتصادي:

ومع الدور الذي تؤديه الزكاة في تقليل احتمالات الانهيار والأزمات المالية، فهي أيضاً تؤدي دوراً جوهرياً في الخروج من الركود الاقتصادي بعد وقوعه، فالركود، خاصة كالذي نتج عن الأزمة المالية الحالية، ينتج عن إمتناع الوحدات الاقتصادية عن الانفاق خشية عدم قدرة الاطراف الأخرى على التزاماتها والانفاق بدورها لتكتمل الدورة الاقتصادية، وقد اعترف المحللون بأن المشكلة تتلخص في (الكنز) فالبنوك التي لديها السيولة تأبى إقراضها خشية عدم سداد القروض بسبب الأزمة، والموسرون يمتنعون عن الانفاق خشية حاجتهم للنقد في غياب مصادر للدخل، فإذا امتنع كثيرون عن الانفاق وقع الركود، والركود يؤدي الى تراجع الأسعار، بحيث ترتفع القيمة الحقيقية للنقود مما يشجع على تأخير الانفاق مما يزيد من تراجع الاسعار، وهكذا.

ولتجنب هذه الدوامة قامت الحكومة الأمريكية بتخفيض ضرائب الدخل لتشجيع المواطنين على الانفاق لكن الواقع والنظرية الاقتصادية كلاهما يؤكد أن هذا التخفيض الضريبي محدود الأثر جداً. لأن حصيلته سيتم كنزها بدلاً من إنفاقها مما يلغي أي قيمة للتخفيض ويبقي تكاليفه على الحكومة دون تعويض، والقول نفسه ينطبق على المصارف التي حصلت على إعانات وقروض مخفضه التكلفة لكنها لم تكن تقترض بقدر هذا الدعم، ولذلك لم يصل الدعم للمستهدفين ابتداءاً.

وتفرض زكاة النقود رسماً محدداً على النقد الذي لا يتم إنفاقه لمدة سنه، وهذه الزكاة موجهه لمحاربة الكنز كما صرحت بذلك النصوص الشرعية، وبهذا فإن الزكاة تعالج مشكلة الكنز معالجة مباشرة، لأن صاحب المال يجب أن يخرج من ماله هذه النسبة أو ينفقه، وفي الحالتين يتحقق الانفاق بما يخفف آثار الكنز ومن ثم يخفف آثار الركود الاقتصادي.

ويمكن للدولة اذا اقتضت المصلحة أن تفرض نسبة إضافية فوق قيمة الزكاة الشرعية لمعالجة الحالات الطارئه كالركود الاقتصادي العام هذه النسبة الاضافية بطبيعة الحال تدخل ضمن السياسة الاقتصادية وليست تغييراً لفريضة الزكاة ومقاديرها الشرعية، وهي نظير ما فرضه الرسول صلى الله عليه وسلم حين نزل بالمدينة المنورة قوم شديدو الفاقه، وهم الذين أطلق عليهم (الدافة) وقت عيد الأضحى، فنهى النبي صلي الله عليه وسلم عن إدخار لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام، ثم نسخ النهي لما زالت الدافة، فالنهي عن الادخار وقت المجاعة تشجيع على بذل المال الزائد عن الحاجة تخفيفاً للضائقة الاقتصادية، فيكون فرض رسوم على الودائع أو الحسابات المجمدة لفترة معينة على أن يتم إزالتها بإنتهاء الركود، مما يناسب مقاصد التشريع ويندرج ضمن السياسة الاقتصادية المقبولة شرعاً، مع كونها سياسة فعالة في تشجيع الانفاق ومحاصرة الركود من جهة وفي إمكانية إيقافها بمجرد انتهاء الحاجة اليها من جهة أخرى، وهذا بخلاف الإعفاء الضريبي فإنه من الصعب إعادة فرض الضرائب من جديد لأسباب سياسية وإجتماعية، فضلاً عن الأثر السلبي للضرائب على النمو والخروج من الركود.

وقد كان الاقتصادي الألماني (سلفيو جازيل) قد اقترح أوائل القرن الماضي فكرة فرض رسوم محدودة على النقود لتشجيع الإنفاق ومكافحة الفساد، وأشاد (جون ماينرد كينز) بالفكرة، وأشار الى أن الاقتصادي الأمريكي المعروف (آرفينج فيشر) أيضاً يؤيدها، وقد طبقت الفكرة في بعض المدن الصغيرة في أوروبا أثناء الكساد الكبير، وكانت لها آثار إيجابية في تخفيف الكساد الذي كانت تعاني منه آنذاك.

الزكاة والقاع الصفري للسياسة النقدية:

الزكاة، والسياسة الاقتصادية المبنية عليها، يمكن أن تسهم بشكل فعال في جبر عجز السياسة النقدية في إخراج الاقتصاد من الركود، فالمصرف المركزي يمكنه التحكم في معدل الفائدة، أو الهامش الإئتماني بالنسبة للمصارف الإسلامية ولكن الى حد معين، فتحفيز الاقتصاد يمكن أن يتحقق بتخفيض معدلات الفائدة أو الهامش الائتماني طالما كان المعدل في حدود معينة، لكن بمجرد أن ينخفض المعدل الى قرب الصفر تفقد السياسة النقدية أثرها، ونظراً لأنه من المتعذر التمويل بهامش سالب، حيث يرفض المقرض أن يسترد أقل من رأس المال ويفضل أن يكنز النقد بدلاً من ذلك، صار الحد الصفري (Zero lower bound ZLB) قيداً على فعالية السياسة النقدية. وقد برزت هذه القضية خصوصاً بالنسبة لليابان خلال التسعينات ثم تجدد الحديث عنها مطلع القرن بالنسبة للدول الغربية بسبب تراجع التضخم والخوف من الانكماش آنذاك.

المخرج من هذه المعضلة يمكن أن يتحقق من خلال الزكاة أو السياسة المبنية عليها، وهي الرسوم التي اقترحها (جيزيل) كما سبقت الإشارة الية وهذا هو ما تبناه الاقتصادي الياباني (ميتسوهيرو فوكاو) حين اقترح لإخراج اليابان من الكساد المستمر لأكثر من عقد من الزمان أن يتم فرض رسوم نحو ٢٪ أو أعلى قليلاً من معدل الإنكماش في الأسعار، على جميع الأصول المالية المضمونة من قبل الحكومة، ووفقا لتقديرات فوكاو فإن هذا الرسم سيحفز على الاستثمار ويساعد في الخروج من الركود المزمن الذي كلف الحكومة اليابانية مديونية هائلة دون نتيجة، كما أن الآثار التوزيعية الإيجابية للرسوم أكثر من كافية لتعويض التكاليف المترتبة عليها.

إنظار المعسر:

لم يكتف القرآن الكريم بتشديد النكير على الربا، بل أتبع ذلك في السورة نفسها بإيجاب إنظار المعسر في قوله تعالى (وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون)البقرة٢٨٠، إن أهمية هذا المبدأ لا تقتصر على القيمة الأخلاقية والإنسانية التي يجسدها، بل هو بالإضافة الى ذلك يؤدى وظيفة اقتصادية في غاية الأهمية ربما لم تكن أكثر وضوحاً قبل الأزمة التي مر بها العالم مؤخراً.

فالآزمة كما نعلم بدأت مع تعثر المقترضين من ذوي الملاءة المنخفضة، هذا التعثر أدى الى تراجع في تمويل القروض العقارية ومن ثم في تراجع أسعار العقار، مما فاقم من مشكلة التعثر وأدى الى سلسلة من الاخفاقات في المؤسسة المالية والمصرفية، ثم انتقلت العدوى الى بقية دول العالم فإذا كان الانهيار ابتدأ من تعثر السداد فإن من أهم عوامل تطويق الأزمة ومحاصرة تداعياتها هو إمهال المدينين غير القادرين على السداد.

والفقه الإسلامي لا يمنع بيع مال المدين الذي عجز عن السداد، لكن الفقهاء متفقون على استثناء ما لا يستغنى عنه المدين ومن ذلك المسكن، لكن العجب لا ينقضي في عظمة الفقه الإسلامي حتى نجد أن ثله من كبار الفقهاء نصوا على أن المعسر (لا تباع داره التي لا غنى له عن سكناها) والعلماء الذين أجازوا بيع دار المعسر نصوا على أنها (تباع ويكترى له بدلها) فأئمة الفقه الإسلامي متفقون على ضرورة ضمان السكن للمدين، وأن عجزه عن السداد لا يحرمه هذا الحق، ولذلك فهو يدخل في وصف المعسر الذي يستحق الإنظار.

وإذا كان كذلك فإن إنظار المعسر خلال الأزمة العقارية من شأنه أن يطوق تداعيات إنهيار السوق، لأنه يحفظ اسعار العقار من الهبوط أو على الأقل يقلل من سرعة انخفاضها وهذا يحقق مصلحة الدائن والمدين معاً فالمدين ينتفع بالامهال في حين يحتفظ الدائن بقيمة أصوله متماسكه مما يقلل احتمالات الافلاس والانهيار.

وإنظار المعسر يمتد أثره الاقتصادي الى أبعد من ذلك، فأن الدائن إذا علم مسبقاً أنه لن يستطيع الاسترباح من المعسر أو بيع ماله الذي لا يستغني عنه، فإنه سيكون أكثر حذراً في منح الائتمان والتمويل ابتداءً، والأزمة التي نمر بها الآن نشأت كما سبق من التساهل في إقراض ذوي الملاءة المنخفضة ممن هم مظنة الاعسار أكثر من غيرهم، فتطبيق مبدأ إنظار المعسر كان يمكن أن يحول دون التوسع في إقراض هذه الفئة ويقلل من ثم احتمالات الانهيار من البداية.

ومبدأ إنظار المعسر قد يساء تطبيقه وقد يؤدي الى ما يعرف بالخطر الأخلاقي، حيث يستغل المدين هذا المبدأ في الاستدانة غير المبررة ابتداء أو إلى إعلان الإعسار للتخلص من المسؤولية لكن هذا لا يمكن أن يقع دون أن يضر بسمعة المدين وسجله الائتماني ثم إن الإنظار لا يشمل كل أنواع الأصول والأموال؟، بل يقتصر على الضروري منها، ولذلك راينا الفقهاء اختلفوا هل تباع الدار التي يسكنها المدين أو لا والذين قالوا تباع قالوا يستأجر له بدلها بحيث تكون المستأجره أقل كلفة من المباعة ليستخدم الفرق في استرجاع حق الدائنين والفقه الاسلامي بحمد الله غني بالخيارات التي تحقق في النهاية مقصد الشريعة في حفظ واستقرار النظام المالي دون إضرار بأصحاب الحقوق. بحسب أحوال المجتمع وظروف البيئة المعاصرة ومن الممكن إعادة دراسة هذه الخيارات لصياغة سياسة اقتصادية منضبطة توظف المفاهيم الشرعية بصيغة وأسلوب يناسب العصر الحاضر.

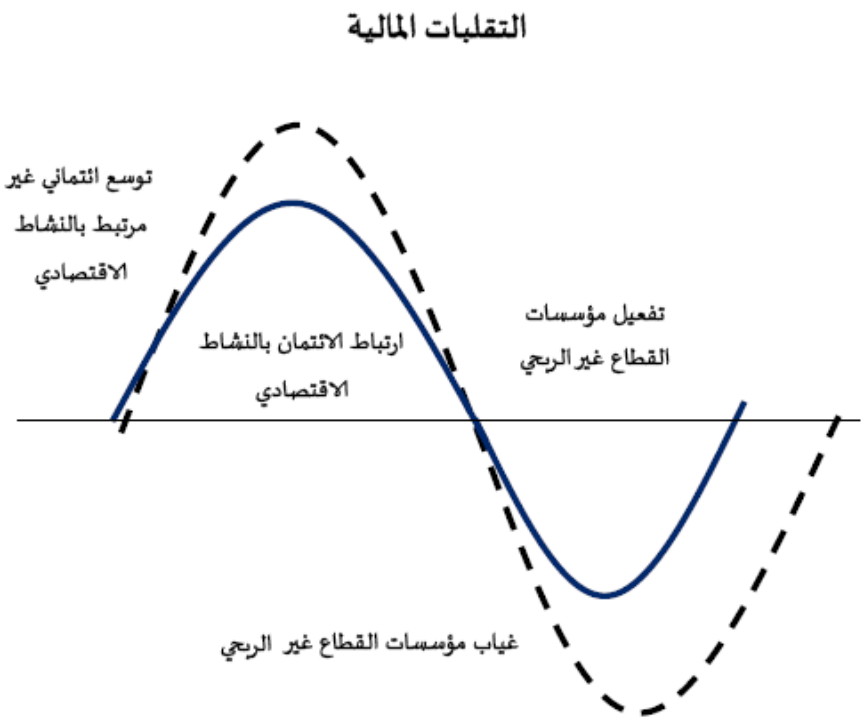

خاتمة:

إن الشريعة الإسلامية غنية بالحلول والمفاهيم الضرورية لاجتناب الكوارث من جهة، وللخروج من الكساد ومعالجة آثاره من جهة أخرى ، لكن تحويل هذه المفاهيم الى مبادئ للسياسة الاقتصادية يتطلب تضافر الجهود العلمية والمهنية لتطوير معايير قابلة للتطبيق تتناسب مع تعقيدات الواقع اليوم، قد لايمكن تحقيق ذلك في فترة وجيزة لكنه ضرورة لا مناص من البدء بها والعمل على استكمالها في أقرب مدى ممكن.

الـــودائـــع المـصـرفـيـة في الـبـنـوك الاسـلامـيـة

المـشـروعـيـة -الآثـارالمـتـرتـبـة

تعـتبر وظـيفة قبـول
الودائع واستثمارها من خلال عمليات التسليف
والإقراض للآخرين من أهم الوظائف التي يقوم بها المصرف
، بل أن السمة الأساسية للمصرف التجاري هي « قدرته على تكوين
الائتمان وإحداثه وإضافة نقود جديدة إلى النقد المتداول وهي النقود التي
تعرف بالنقود الكتابية أو نقود الودائع. ولما كان دخول المصارف وقيامها باستقطاب
الودائع وتوظيفها عملاً محدثاً في عالمنا العربي والإسلامي ، كان لا بد من تأصيل
عقود الودائع المصرفية شرعياً بما يتفق مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك بهدف
تشجيع أصحاب المدخرات ورؤوس الأموال الذين يحجمون عن إيداعها في المصارف الربوية
ورعا وخوفا من الوقوع في الربا المحرم على إيداع أموالهم واستثمارها في المصارف الإسلامية
بعقود إيداع شرعية « يبعد بهم عن محظور تعطيل المال ، وكنزه واحتكاره . وفي ظروف الصحوة
الإسلامية التي يشهدها العالم الإسلامي برزت الحاجة إلى توعية المسلمين لحشد مدخراتهم في
المصارف الإسلامية كي تتكامل الصحوة في الجانب التعبدي مع النهضة في الجانب الاقتصادي.
والودائع المصرفية هي الوعاء الذي يجمع مدخرات الأمة ويوظفها وينظم الاستفادة منها من
خلال المؤسسات المالية الإسلامية وعلى رأسها المصارف الإسلامية التي بدأت تشق طريقها
بنجاح في هذا السبيل وتنافس المصارف التقليدية في هذا الدور وتقوم بالاستثمار وفقاً لأحكام
الشريعة الإسلامية التي تتميز بأخلاقياتها في بناء المجتمع وتقويته ونظرتها إلى المال
على أساس أنه خادم للإنسان وللقيم السامية ووظيفته تنمية البشرية وخدمتها
وليس هدفا بحد ذاته. وإنما له وظيفة اجتماعية جماعية لصالح عموم أفراد
المجتمع في إطار توازن دقيق بين حفظ الملكية الفردية وحقوق التصرف
وبين حقوق الجماعة المسلمة . مصطلح عقد الوديعة مركبا
من بندين هما العقد والوديعة فلا بد من تعريف
هذين البندين لغة واصطلاحا:

إسماعيل ابراهيم محمد
إدارة البحوث

تعريف العقد .. فالعقد لغة :

هو جعل عقدة في الشيء يقال عقد البيع وعقّد اليمين " ولكن يؤاخذكم بما عقّدتم الأيمان " . وعقد الزهر أي تضامت أجزاؤه فصار ثمراً.

العقد اصطلاحاً:

اتفاق بين طرفين يلتزم كل منهما بتنفيذ ما اتفقا عليه كعقد البيع ، وعرفه الدكتور مصطفى الزرقا بقوله " ارتباط إيجاب بقبول يظهر أثره في محله " .

تعريف الوديعة .. الوديعة لغة :

ما استودع وأودع الشيء : صانه والوديعة واحدة الودائع، وأودعته مالاً : دفعته إليه ليكون وديعة.

الوديعة اصطلاحاً :

المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض أو هي المال الذي يودع عند شخص لأجل الحفظ ويطلق التعريف على العين المودعة ذاتها وعلى العقد المنظم للإيداع .

أما من الناحية الاقتصادية فالإيداع يطلق على مظاهر وأشكال متعددة وتعرف الوديعة المصرفية بأنها " هي الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساوٍ لها إليهم أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها وعرفها الصدر بقوله " تعبر الوديعة بمختلف أشكالها في مفهوم البنوك الربوية عن مبلغ من النقود يودع لدى البنوك بوسيلة من وسائل الإيداع فينشئ وديعة تحت الطلب أو لأجل محدد اتفاقاً ويترتب عليه من ناحية البنك الالتزام بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره أو لدى الطلب أو بعد أجل

مشروعية عقد الوديعة :-

الوديعة مشروعة بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وبإجماع الفقهاء والمعقول.

مشروعيتها بنص الكتاب الكريم

فأما القرآن الكريم فبقوله تعالى " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها " الآية ٥٨ سورة النساء . وهذه الآية نزلت في رد مفتاح الكعبة إلى عثمان بن طلحة إلا أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

وبقوله تعالى " فليؤد الذي أؤتمن أمانته " الآية ١٨٣ سورة البقرة .

مشروعيتها بنصوص الحديث الشريف

وأما مشروعيتها من السنة النبوية ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك " . وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان قبل الهجرة يحفظ ودائع أهل مكة وعندما أراد الهجرة أودعها عند أم ايمن وأمر علياً بن أبي طالب رضي الله عنه بالتخلف وراءه ورد الودائع إلى أهلها .

مشروعيتها بالإجماع:

أما الإجماع فقد أجمع الفقهاء على جواز الوديعة في الجملة في كل عصر ويلزم من مشروعيتها مشروعية عقد الوديعة لأنها تثبت به .

أما المعقول فإن حاجة الناس إليها ضرورة في بعض الأحيان بتعذر حفظ أموالهم بأنفسهم في جميع الأوقات وفي مختلف الظروف فجاء تشريع عقد الوديعة لرفع الحرج عن الناس في حفظ أموالهم عن غيرهم.

حكمها :

برز خلاف بين الفقهاء في حكم الوديعة التكليفي على أربعة أقوال بعدد المذاهب الأربعة:

فقد ذهب الحنفية والحنابلة والشافعية إلى استحباب الوديعة لمن علم في نفسه ثقة وقدرة على الحفظ لأن فيه إعانة للمسلم وقال المالكية بأن حكم الوديعة من حيث ذاتها الإباحة في حق الفاعل والقابل على السواء.

أركان عقد الوديعة :

سنتعرض في هذا المبحث لأركان عقد الوديعة بالشروط الواجب توافرها في كل ركن منها :

أركان عقد الوديعة ثلاثة هي :-

١.محل العقد وهو الوديعة ذاتها أو عين الوديعة.

٢.العاقدان وهي المودع والوديع أو المستودع .

٣.الصيغة وهي الإيجاب والقبول .

أولا : الوديعة – محل العقد

وهي مناط الحفظ ومحل العقد وذكر الفقهاء لها شرطين هما :-

أن تكون مالاً ينتفع به وهذا يخرج من المحل ما يحرم الانتفاع به كالخمر والميتة .

أن يكون مشروعاً فلا يجوز إيداع ما ليس بمشروع كالمخدرات .

أن يكون محل العقد مقدوراً على تسليمه فلا يصح إيداع العبد الأبق والطير في الهواء لأن ذلك بما لا يمكن تسليمه .

يشترط كذلك في المحل أيضاً القبض لإتمام العقد فلا يتم العقد ولا تترتب عليه إثارة إلا بالقبض .

ثانياً : العاقدان :-

العاقدان هما المودع والوديع .

والمودع : من له حق التصرف في الوديعة بملك أو تفويض أو ولاية كالقاضي في مال اليتيم والغائب والمجنون وكل من له حق في الانتفاع بالشيء له أن يودعه ولو لم يكن مالكاً له وإن أودع الشيء من لا يملكه وليس له حق التصرف فيه كالغاصب كان العقد موقوفاً ولا ينفذ في حق المالك أو من له حق التصرف فيه.

أما الوديع : فهو من يقبل حفظ الوديعة لديه ،

ومن شروط الوديعة ما يلي :-

شروط المودع :-

أهلية التصرف : ومن ثم لا يجوز للطفل أو المجنون الإيداع لدى الغير ويجوز للعاقل المميز عند الحنفية والبالغ العاقل الرشيد عند سائر الفقهاء .

الحاجة للإيداع : فلا إيداع بلا مصلحة وهو شرط يستفاد من مجرد الإقدام على الإيداع والدافع إليه عادة الحفظ .

شروط الوديع :-

أن يكون ذا أهلية جائز التصرف .

أن يكون الوديع معنياً وقت الاستيداع فلو قال صاحب العين لجماعة : أودعت أحدكم هذه العين لم يصح العقد

الصيغة : الإيجاب والقبول

لما كانت الوديعة عقداً ينشأ بين طرفين فإن وجوده يتوقف على صيغة توضح عن رغبة العاقدين في إنشائه وتعبر بجلاء عن رضا واتفاق الطرفين في تكوين العقد وينعقد العقد بصيغ الإيجاب والقبول المعروفة كتابة وإشارة ولفظاً وتعاطياً .

الآثار المترتبة على عقد الوديعة :-

إذا انعقد الإيداع صحيحاً ترتبت عليه ثلاثة آثار:

١-كون الوديعة أمانة عند المستودع .

٢-وجوب حفظ الوديعة عليه .

٣-لزوم رد الوديعة عند الطلب .

وسنتطرق فيما يلي إلى بحث هذه الآثار تفصيلاً:

١-كون الوديعة أمانة لدى المستودع :-

ذهب جمهور الفقهاء على أن " الوديعة أمانة في يد المودع " فإن تلفت من غير تعديه أو تفريطه فلا ضمان عليه حتى ولو كانت بين ماله ولم يذهب معها شيء منه أما إذا تعدى المستودع عليها أو فرط في حفظها فعليه ضمانها ، والمستودع متبرع بالحفظ ومحسن وما على المحسنين من سبيل ويستثنى من ذلك ما إذا كان الإيداع بالأمر فإنه يضمنها بالهلاك لا لأنه وديعة بل لأنه مال استؤجر الوديع على حفظه قصداً فهو ضمان بعقد الإجارة لا بعقد الإيداع.

٢-وجوب الحفظ :

فحفظ الوديعة واجب لأنه مقتضى عقد الإيداع وأما ما نحفظ الوديعة فيه فهو الحرز المعتاد لكل مال حسبه فإن حفظ المال بطريقة غير معتادة عدّ مفرطاً ويضمن بالهلاك . ويستدل على الحفظ بقوله تعالى : " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها " الآية ٥٨ سورة النساء ، إذ من المعلوم أنه لا يمكن أداء الأمانة بدون حفظها. وقد وردت أحكام عديدة لحفظ الوديعة يمكن التطرق إليها في بحث مستقل .

٣-رد الوديعة عند الطلب :

من آثار عقد الوديعة على المودع وجوب رد الوديعة عند توفر أحد الأسباب الموجبه لذلك ، ورد الوديعة يعني أن يخلي المستودع بين الوديعة وصاحبها لا أن يحملها إليه لأن ذلك لا يلزم المستودع والأسباب الموجبة لرد الوديعة هي :-

أ-طلب المودع : إذا طلب المودع أو ورثته وهو أهل للقبض رد الوديعة في وقت يمكن الوديع من ردها وجب عليه ردها لقوله تعالى: " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها " لأنها حق لمالكها . فأما إذا طلبها في وقت لم يكن دفعها إليه لبعدها أو لمخالفة طريقها أو عجزه عن حملها لم يكن متعدياً بترك تسليمها.

ب-انتهاء عقد الإيداع : وينتهي العقد للأسباب الموجبة التالية :-

١.وفاة أحد العاقدين .

٢.فقد أحد العاقدين لأهلية التصرف .

٣.عزل الوديع لنفسه .

٤.الجحود المضمن لزوال الائتمان أو التعدي على الوديعة .

٥.نقل ملكية الوديعة لشخص آخر .

أنواع الودائع المصرفية في المصارف الإسلامية

الوديعة المصرفية النقدية :-

إن الوديعة المصرفية النقدية هي النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو رد مبلغ مساو إليهم عند الطلب أو بالشروط المتفق عليها .

١-حكم الودائع المصرفية في المصرف الإسلامي:

إن المصرف الإسلامي يقبل الودائع لا على أساس أنها قرض مضمون وبفائدة مقطوعة ومحددة مسبقاً ، وإنما يقبلها على أساس أنها مضاربة تخضع للربح أو الخسارة فتحقق الأرباح ناتج عن عمليات المتاجرة والاستثمارات الأخرى التي يدخلها البنك وتوزع بين البنك وبين المودعين فما يحصل عليه المودع يكون ربحاً استحقه عند ظهور الأرباح في نهاية السنة المالية .

أنواع الودائع المصرفية النقدية

تقسم الودائع المصرفية النقدية بحسب موعد استردادها إلى ثلاث أنواع وهي : ودائع تحت الطلب ، ودائع تحت إشعار ، ودائع لأجل ، وبحسب حرية المصرف في التصرف في نقود الوديعة إلى نوعين : ودائع نقدية عادية مطلقة ، وودائع نقدية مخصصة .

١- الوديعة تحت الطلب / الحساب الجاري :

وهي المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها لدى المصرف ويلتزم الأخير بدفعها لهم متى طولب بها ، أو هي الودائع النقدية التي يستلمها البنك على أساس تفويضه باستعمالها وله ثمنها وعليه فرقها ودون أن تكون مقيدة بأي شرط عند السحب أو الإيداع ، ويحتفظ الأشخاص بمبالغهم النقدية بهذه الصورة لدى المصرف بقصد استعمالها في تسوية التزاماتهم عن طريق الشيكات أو أوامر الدفع . ويدفع المودع مصاريف للمصرف مقابل الاحتفاظ بالحساب الجاري تسمى مصاريف إدارة الحساب وقد يستوفي البنك مصاريف أخرى إذا قل رصيد الحساب عن مبلغ يحدده .

والمصارف الإسلامية لا تدفع أية أرباح عن المبالغ المودعة من الودائع تحت الطلب وأرى أن ينص عقد الوديعة من هذا النوع على الإذن للمصرف باستعمال الوديعة والتصرف فيها على أساس أنها وديعة وليست قرضاً ولأن إذن المودع بالتصرف في الوديعة " لا يصرف إرادة المودع من الغرض الأساسي من الوديعة وهو طلب حفظها إلى غرض آخر تابع للغرض الأول أوجده العرف المصرفي لمصلحة المصارف نفسها. ومن الجدير ذكره إن هذا النوع من الودائع في المصارف الإسلامية ضعيف نسبياً إذا ما قورن بالمصارف الربوية إذ أن المصارف الإسلامية تشجع عملائها على الاتجاه نحو الودائع الاستثمارية .

هل يد المصرف على هذه الوديعة يد أمانة أم يد ضمان ؟

يرى جمهور الفقهاء أن يد المصرف على هذه الوديعة يد ضمان حتى اذا استعمل الوديعة سواء بإذن صاحبها أو بدون إذنه . وتكييف الوديعة الجارية على أنها وديعة حقيقية من الناحية الشرعية يسهم بشكل واضح في تيسير تطبيق أحكام الشريعة على هذه المعاملة المصرفية دون مشقة أو عسر .

٢- ودائع الاستثمار المشترك :-

حسابات تحت إشعار وحسابات لأجل وحسابات الاستثمار المخصص .

وهي حسابات الودائع التي يهدف أصحابها إلى المشاركة في العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف الإسلامي وذلك بغرض الحصول على عائد وتعتبر هذه الودائع أهم مصدر لموارد المصرف الاسلامي الخارجية والسند الأساسي لعملياته الاستثمارية .

ويشترط في الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية ضرورة توفر عاملين لكي تصبح وديعة استثمارية بالمعنى المتعارف عليه وهما:-

عنصر الزمن ونصر المبلغ :.

وبتوفر هذين الشرطين يتاح للمصرف الإسلامي إمكانية التحكم في سيولته النقدية

وكذلك العمل على ثبات حجم الاستثمارات واستقرارها بالنسبة له .

نماذج لأقسام الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية :-

تنقسم الوديعة الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى قسمين :-

وديعة استثمارية مطلقة ، ووديعة استثمارية مقيدة (مخصصة) :-

أولاً : الوديعة الاستثمارية المطلقة :-

وهي الودائع لأجل يودعها العملاء لدى المصرف في حسابات خاصة بقصد الاستثمار المشترك لأجل معين ولا يجوز سحب هذه الودائع إلا في نهاية المدة المتفق عليها ، ويقوم عقد الوديعة على أساس المضاربة المطلقة من قبل البنك ونفوض أصحاب الودائع بصفتهم أرباباً للمال المصرف في الاستثمار فجميع الأوجه الجائزة شرعاً على أن تقسم الأرباح على الشيوع بين المصرف وبين المودعين .

ثانياً : الوديعة الاستثمارية المقيدة (المخصصة): وهي ودائع استثمارية يودعها العملاء لدى المصرف في حسابات خاصة بقصد الاستثمار في مشروع معين أو لغرض معين ومحدد وفي هذه الحالة لا يجوز السحب من هذه الوديعة كلياً أو جزئياً إلا بعد الانتهاء من المشروع ومعرفة النتيجة فيما إذا حقق المشروع ربحاً أو خسارة بحيث يتحمل المودع الخسارة المتحققة أو توزع الأرباح حسب نسب متفق عليها . ويمكن للمستثمر أن ينسحب من الاستثمار في المشروع المعني بعد الحصول على موافقة المصرف ليحل المصرف مكان المستثمر وفي هذه الحالة لا يستحق للمستثمر أية أرباح عن الفترة السابقة التي لم ينجز فيها محاسبة على الأرباح بين الطرفين وتكون الأرباح من حق المصرف .

ولكي يوفق المصرف الإسلامي بين استخدام ودائع الاستثمار المشترك وبين مواجهة سحوبات العملاء في الوقت الذي يشاءون وحفظاً لحقوق المودعين فإنه يتم اقتطاع نسبة معينة من ودائع الاستثمار المشترك لمواجهة السحوبات ومواجهة المخاطر المتعلقة بالاستثمار .

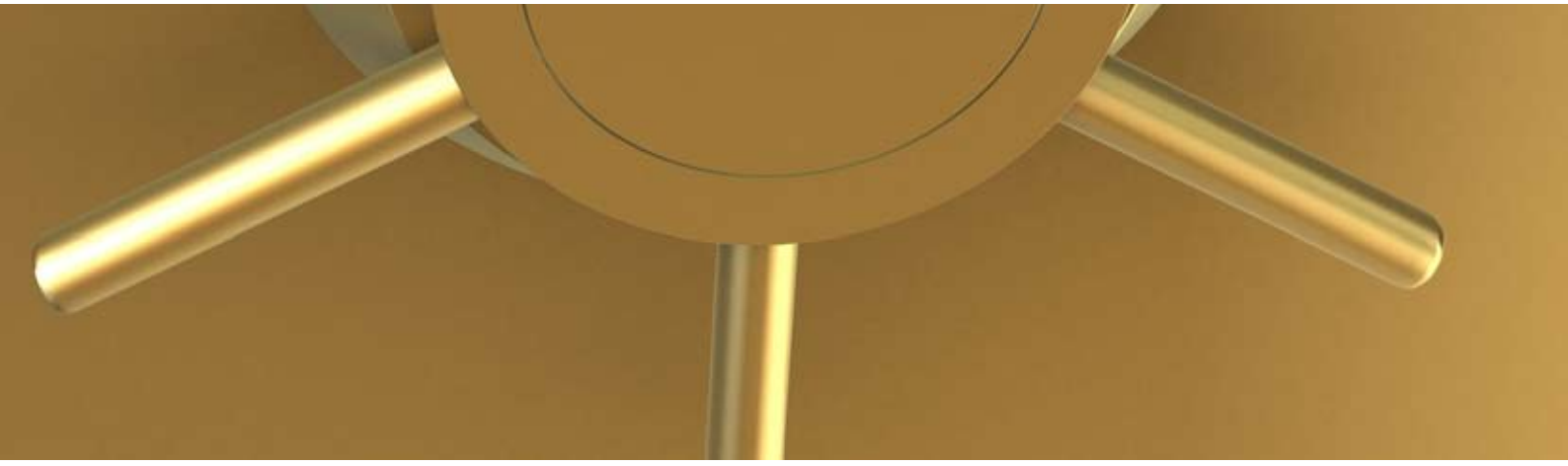

رؤى إقتصادية..من أجل مستقبل أفضل

تكتسب الشؤون الاقتصادية وقضايا المال، ونظام المعيشة، أهمية خاصة في الشريعة الإسلامية وفي الفكر والثقافة الإسلامية لأهميتها في حياة الإنسان، واستقرار المجتمع، وتطور المجالات الحياتية الأخرى. لذا حددت الرسالة الإسلامية أسس المذهب الإقتصادي في الإسلام، وثبتت معالمه وأخلاقياته من خلال القوانين والأحكام والمفاهيم والأخلاق المتعلقة بالعمل والإنتاج والإنفاق والاستهلاك والتعامل مع المال والثروة. فقد وردت في القرآن الكريم عشرات الآيات، كما وردت مئات الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأئمة عليهم السلام، التي تنظم شؤون المال والاقتصاد والمعاش. واعتمدها الفقهاء كأسس لاستنباط القوانين والأحكام، كما اعتمدها المفكرون لاستنباط النظرية الاقتصادية وتحديد هوية الاقتصاد الإسلامي المتميزة عن النظام الإشتراكي والرأسمالي تميزاً واضحاً. فرضية تؤكد على أن العالم الإسلامي يشهد حراكاً اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً يؤهله للصعود واستئناف دوره الحضاري مرة أخرى، إلا أن ذلك مرهون بعودة روح الإسلام، وتبنى نماذج للتنمية مستمدة من ثقافتنا، وعقيدتنا، وشريعتنا الإسلامية. أي أن هذا الصعود يتوقف على إرادة الأقطار الإسلامية في التنسيق والتعاون في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

فضل محمد عثمان بدري
أكاديمية هاي ليفل للطيران

الجوانب والإجراءات المتكاملة للإصلاح الإقتصادى

يتطلب الإصلاح الإقتصادى تغييرات أساسية في الأُطر المؤسسية والقانونية والسياسية، بجانب تحقيق عدد من الإجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية. خاصة إذا أريد لهذا الإصلاح الإقتصادى أن يؤدى إلى نظام إقتصادى ليس فقط أكثر كفاية وأكثر فاعلية، بل أكثر استقرارا وأكثر عدلاً. ورغم أن تحقيق مثل هذا النظام يتطلب وجود دولة قوية ومجتمع مدني فعال إلا أنه نظام يعتمد على الأوامر بقدر ما يعتمد على قواعد محددة، ومعلومة، وواضحة.

ويمكن تلخيص الإجراءات المطلوبة فيما يتعلق بتحقيق الإصلاح النقدي والمالي التي تتمثل في:

الإصلاح النقدي والمالي:

ويجب أن نشير هنا إلى أن البلدان النامية التي نجحت في تثبيت نظامها النقدي تمكنت من خفض معدلات التضخم، أو تثبيت مستويات الأسعار، وفتح أسواق التمويل، والمحافظة على عوائد إيجابية من تحقيق إنتاجية مرتفعة لرأس المال المادي، ومستوى مقبول من النمو الإقتصادى الحقيقي.

وأهم الخطوات التي يتم اتخاذها في هذا الشأن:

١/ خفض الإنفاق:وهذا يتضمن السيطرة المالية المتدرجة، وتحجيماً متزايداً للإنفاق الحكومي حتى يصبح بصورة تدريجية يمثل نسبة متناقصة من إجمالي الناتج القومي. مع الأخذ في الاعتبار أن خفض الإنفاق يؤدى في كثير من الحالات إلى الإضرار بالطبقات الفقيرة، من خلال خفض الإنفاق على القطاعات التي تهتم بتلك الطبقات، ومنها خدمات الصحة الأولية، والتعليم الأساسي،ومياه الشرب المأمونة. هذا في الوقت الذي يتطلب فيه تحقيق خفض البطالة، وحدة الفقر عكس هذه السياسة تماماً. فمن المهم في هذا الإطار وقف ظاهرة الإنفاق الحكومي غير المباشر، أو ما يعرف عادة بالصرف خارج الموازنة.

٢/ الاهتمام بقضية العرض الإجمالي:أو السيطرة على الطلب الإجمالي من جهة، وحفز العرض الإجمالي من الجهة الأخرى، وهو أهم التحديات الرئيسية التي تواجه السياسات النقدية والمالية. أي كيفية الجمع بين النقيضين بحيث يتحقق مستوى أعلى من النمو الإقتصادى الحقيقي، من خلال فتح أسواق التمويل وتثبيت النظام النقدي.

٣/ العمل على تحقيق هوامش مرابحة موجبة:وهذا يعنى العمل على خفض العوائد الاسمية بصورة تدريجية مع الإبقاء على العوائد والأسعار الحقيقة موجبة، ومجزية، ومستقرة. وهذا يعنى فيما يعنى فرض القيود المالية والسيطرة على التضخم وترشيد التمويل المقدم للقطاع الخاص.

٤/ تحرير البنوك التجارية:

ولا يعنى تحرير البنوك التجارية إعفاؤها تماماً من اشتراطات الإحتياطى النقدي القانوني، ومن توجيه البنك المركزي لها فيما يتعلق بهوامش الربح، أو أولويات التمويل. إلا أنه يمكن تخفيض القيود بهدف تحقيق عملية التحرير على المدى البعيد. ومهما يكن من أمر فلا بد أن تكون عملية التحرير لاحقة، أو

على الأقل متزامنة مع نجاح الدولة في تحقيق الاستقرار الإقتصادى الكامل.

٥/ سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية: من المهم تحرير التجارة الخارجية بصورة متدرجة وبالتزامن مع أسعار السلع والخدمات الداخلية. مع الحرص على إبقاء سعر الصرف موحداً، بحيث يتعامل جميع المستوردين والمصدرين بسعر فعلى واحد، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من كفاءة التجارة الخارجية. وفضلاً عن ذلك لابد أن يتمتع سعر الصرف بأكبر قدر من الاستقرار، بحيث يكون التذبذب صعوداً أو هبوطاً في أضيق الحدود.

٦/ الإصلاح الضريبي:لابد من الاستمرار في توسيع المظلة الضريبية أفقياً ورأسياً، مع دعم وتقوية الوحدات الإيرادية، كما لابد أن يكون النظام الضريبي متسقاً مع قدرات الأفراد والمؤسسات حتى يمكن تجنب الاستيلاء العشوائي على الأموال.

ومن المهم أن يكون الإصلاح الضريبي شاملاً لقاعدة ضريبية محددة لكافة المؤسسات والموظفين، تغطى كل أشكال الدخل، ويتم فرض الضريبة بصورة عادلة ومعتدلة. وهذا الأمر يعتبر شرطاً ضرورياً وأساسي لنجاح الإصلاح الإقتصادى والسياسي والمؤسسي.

٧/ الإصلاح الاقتصادي والبطالة:يفترض أن تكون السياسات النقدية والمالية معنية بمحاربة البطالة، بقدر ما هي معنية بتحقيق النمو الإقتصادى،وبمحاربة التضخم. إلا أنه من المعروف أن هذه السياسات غالباً ما تركز أولاً على التعامل مع التضخم بقدر أكبر من الاهتمام بالنمو الإقتصادى، كما أنها معنية بالنمو الإقتصادى بدرجة أكبر من الاهتمام بقضية البطالة.

فمن الواضح أن مشكلة البطالة لا تحظى بالعناية التي تستحقها. إن هذا الإهمال قد يكون نتيجة للاعتقاد أن مشكلة البطالة يصعب، أو حتى يستحيل علاجها، أو ربما يكون الصمت نتيجة لقناعة متفائلة، في أن مشكلة البطالة سوف تحل نفسها تلقائياً، في حالة النجاح في تحقيق معدل نمو إقتصادى مرتفع، ومستدام لفترة طويلة.

لقد أظهرت أنظمة ونظريات الاقتصاد الرأسمالي والإشتراكى إفلاسها في معالجة مشكلات الاقتصاد العالمي، وأحدثت الأزمات الاقتصادية في العالم، وبخاصة في البلدان النامية، وظهرت البطالة،والتضخم النقدي، والكساد التجاري، وتراكم الديون،وارتفاع الأسعار، وتجويع الشعوب الفقيرة. إلا أن العالم لم يجد استقرارا اقتصاديا في ظل النظام الربوى للبنوك، ولذلك فإن البشرية الآن كلها في حالة اضطراب،وصراع، وتخبط. ولن يتأتى استقرارها إلا بالرجوع إلى الله تعالى وتطبيق شرعه، وتنفيذ شروط الاقتصاد الإسلامي حسب آيات القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة (وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) البقرة الآية ٢٧٩ فالعودة إلى نظام الله في اقتصاديات الحياة هي الحل والعلاج الناجح لمشكلات العصر الاقتصادية.

ولعله من الواضح أن التنمية الاقتصادية العادلة لا تحتاج إلى خطط اقتصادية، واستثمارات نقدية فحسب، ولكنها تحتاج قبل كل شئ إلى تغيير جذري للنفس البشرية، وفق الشريعة الإسلامية، والالتزام بتعاليمها حيث يقول الله تعالى: (ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم

وأن الله سميع عليم) الأنفال.

وعلى قدر التزام الناس بالخلق الفاضل، والتزامهم بقواعد التربية الإسلامية الحقة، يطبق عليهم أولو أمرهم قواعد الاقتصاد الصحيحة التي تكفل العدالة بين الناس مصداقاً لقول الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام:(إذا أراد الله بقوم خيراً استعمل عليهم الأتقياء، وجعل أموالهم في أيدي السمحاء. وإذا أراد الله بقوم شراً استعمل عليهم السفهاء، وجعل أموالهم في أيدي البخلاء.

وإذا كنا قد اتفقنا على أن النظم الاقتصادية الوضعية قد فشلت في إيجاد حلول جذرية للقضاء على التضخم والركود الإقتصادى، بدليل أن ارتفاع الأسعار أصبح ظاهرة عالمية وأصبح من الصعب السيطرة عليه. ومن ثم لا تتأتى مواجهتهما إلا بالرجوع إلى منهج السماء. وهذا المنهج يعد حديثاً على علماء الاقتصاد لأنه نابع من الفكر الأصيل المستمد من الشريعة الإسلامية، وإذا ثبت بالدليل أنه أقوم من الفكر الإقتصادى الوضعي، كان على المسلمين أن يطبقوه بدلاً من الشرق والغرب، وإن لم يكن بحكم العقيدة التي يدينون بها، فبحكم أنه الأصلح والأهدى سبيلا.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل يمكن للمسلمين أن يحققوا التنمية والتكامل في ظل عالم تسيطر عليه التكتلات الاقتصادية في ضوء ثقافتنا وتراثنا؟ ولو كانت الإجابة بنعم فسيكون السؤال كيف؟) والإجابة عنه من خلال عدة ركائز تقوم عليها السياسات الاقتصادية لتنمية العالم الإسلامي من منظور إسلامي،

أو فيما أطلق عليه الوصايا العشر لتنمية الاقتصاد الإسلامي:

- الركيزة أو الوصية الأولى تتعلق بإعادة هيكلة الإصلاح والتصحيح الإقتصادى بما يؤهل الدول الإسلامية إلى إعداد نفسها لانطلاقة اقتصادية ويمدها بما تحتاجه لدخول معمعة العولمة.

- ثانياً: الاهتمام بحسن توزيع الدخول والثروات، وحماية الطبقات الفقيرة. لأن عملية التنمية لابد أن يصاحبها زيادة في التفاوت في الثروات. لذلك تعتبر الزكاة أفضل وسيلة للتصحيح المستمر والفعال لتوزيع الدخول والثروات.

- ثالثاً: وهو الأهم إعادة بناء، وتحسين، وصيانة البنية الأساسية وإعطاء أولوية قصوى للتنمية البشرية لأنها الأرض التي يرتفع عليها بناء أي كيان إقتصادى.

- أما الوصية الرابعة فهي التي تعنى بالإصلاح المصرفي ، وذلك لأن غالبية المصارف التجارية في العالم الإسلامي مستقاة من النظام الذي يركز على التمويل التجاري، والشخصي، ويعطى التمويل الإستثمارى الحيز الأقل، أما التحول إلى الصيرفة الإسلامية فهي نظام له وقع تنموي أكبر، بجانب أنه أكثر استقرارا من الصيرفة التجارية.

- وتؤكد الركيزة الخامسة على حماية المجتمع من التواطؤ بين الحكومة والقطاع الخاص، بمنع الاحتكار وعدم المنافسة،وتخصيص الإنتاج أي تحويله إلى الملكية الخاصة.

- بينما تدعو الوصية السادسة إلى الاهتمام بإصلاح الإدارة الحكومية، ويشمل ذلك نبذ الروتين، ومحاربة الرشوة، والمحسوبية الذان يعتبران من أكبر معوقات الاستثمار، ومسببات الهدر في الموارد، وأقوى عوامل الطرد لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

- وتدعو الوصية السابعة إلى ضبط أسواق المال والنقد، ولابد للدول الإسلامية أن تعيد النظر في قواعد التعامل في أسواقها المالية، لحمايتها من التعامل بقلق في الديون، ومن الابتعاد عن السياسات والإغراق في المغامرة. والجدير بالذكر أن النظام المصرفي والمالي الإسلامي لا يسمح بالتعامل مع الديون بتاتاً، لا بالاقتراض لتمويل شراء أوراق مالية، ولا بالمعاملات والعقود الغمارية.

ويؤكد الباحث في وصيته الثامنة على ضرورة الانفتاح البيني، قبل الانفتاح العالمي، بمعنى أن زوال الحدود الاقتصادية في ظل العولمة، يجعل العالم تحت قيادة الكبار، وأن قدرتنا على تبوؤ مكان مرموق تتوقف على حجمنا منذ البداية لذا لابد أن ندخل كوحدة كبيرة وليس كأفراد صغار.

- والحفاظ على الوئام الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي هو الوصية التاسعة، إذ يمثل الصراع الاجتماعي والسياسي من وجهة النظر الاقتصادية هدراً للموارد وضياعاً للفرص، لذلك لابد من الحرص على بناء آليات الحوار الاجتماعي والسياسي التي تكفل الوقاية من الصراع والنزاع، وبأقل التكاليف إذا حدث، وهذه مسئولية المتخصصين في علوم الاجتماع ليضعوا السبل الكفيلة بتحقيق ذلك.

- أما الوصية العاشرة والأخيرة فتتعلق بالحرص على القيم ومكارم الأخلاق، لأن البعض قد يتصور أن العالم المعاصر يمر بأزمة أخلاقية، فالتدهور الخلقي له تكاليف تعطل التنمية، بالإضافة إلى أنه يشوه صورة الإنسان الذي أعطاه الخالق القدرة على الوصول إلى درجة من الجمال تعلو ما عليه الملائكة، إذاً لابد من الحرص على نظامنا الأخلاقي وما فيه من معنويات، حفاظاً على ما لدينا من ماديات.

ولابد من تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية والإسلامية المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، لتحقيق التكامل الاقتصادي للأمة الإسلامية من خلال تطوير هذه المؤسسات والتنسيق فيما بينها، وكذلك فيما بين أقطار العالم الإسلامي، وأن تهدف المنظمات والمؤسسات الإسلامية إلى زيادة درجة التضامن من خلال زيادة الوعي بالانتماء للأمة كإطار أشمل يعلي الولاءات الجزئية وتحقيق قدر أكبر من الالتزام بقيمة الإسلام الحضارية على المستوى الجماعي، وربط المؤسسات الإسلامية الدولية بحاجات ومصالح الأمن ككل، إذ لا يمكن لأي قطر إسلامي أن يكون له مكان في اقتصاد العالم منفردا.

ولقد أثبتت الدراسات والتجارب العملية أن القطاع الخاص الذي يتحرك بدافع الربحية والأمان يفضل العمل في ظل حكومات قوية تضطلع بمهام خلق بيئة العمل المناسبة وتشجيع المبادرة الفردية ورفع القيود على انسياب السلع والخدمات والعمالة في ظل نظام مصرفي فعال وكفء، وعلى أن يكون رفع معدلات الاستثمار للناتج القومي لتحقيق نمو متزامن يفوق معدلات النمو السكاني ويشكل أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية الوطنية. وهذا لا يتحقق بمجرد إصدار قوانين الاستثمار المشجعة فقط بل لابد أن تواكبها سياسة اقتصادية مالية كلية تقوم بها الحكومة لضبط معدلات التضخم وإيجاد القنوات الفعالة لتنظيم معدلات الادخار المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة واعتماد أسعار صرف واقعية ومرنة وخلق البيئة التشريعية والتنظيمية والبنية التحتية المشجعة للعمل الاقتصادي، كذلك التركيز بذات الوقت على المتغيرات التكنولوجية وتنمية المهارات البشرية التي أصبحت الأساس في تنمية القدرة الذاتية على الابتكار والتحديث كعملية تراكمية مستمرة تستدعي في كل وقت مراجعة دائمة لعناصر القوة والضعف والدخول في شراكات حقيقية وإستراتيجية لبناء القدرات الذاتية والإحاطة الجيدة بالأسواق وتحديث بيئة الأعمال وتطوير الموارد البشرية.

وهذا ما يؤكد أن للدولة دوراً مهماً وحاسماً في التوجيه والرعاية وحتى في إيجاد الفرص الاستثمارية وفتح الأسواق الخارجية لصالح قطاع الأعمال ما دامت بالنتيجة تخدم عملية التنمية وإتباع سياسة الاقتصاد الكلي مندمجاً بالاقتصاد العالمي على أن لا نعمل بمعزل عن حدودنا الوطنية والأهداف السياسية والمحددات الاقتصادية المحلية وتكوين اتجاه يواكب التطورات التي حصلت على الساحة الدولية والساحة الوطنية بصورة خاصة والاتجاه العام يكون بعيداً عن الاحتكارات العالمية وحتى لا تتعارض مع الموروث الراسخ في المعتقدات والأفكار والتقاليد الاجتماعية التي نسعى للمحافظة عليها والتمسك بها.

كما يجب علينا مواجهة مشكلة كيفية الاندماج بالاقتصاد العالمي خوفاً من مخاطر بقائنا خارجه وبالتالي تهميشنا في مجالات التجارة العالمية والاستثمار وأسواق رأس المال.

كيفية توفير عنصر الامن والسرية للمعاملات المصرفية

عبر شبكة الانترنت في المصارف السودانية

تعد السرية او مدى توافر عنصر الامان من الموضوعات بالغة الاهمية في اية تعاملات مصرفية تتم عبر الانترنت. وتتحقق هذه السرية او الامان من خلال العديد من التطبيقات التكنلوجية والبرامج الجديدة التي تظهر كل يوم . فبرغم امكانية الاطلاع على المعلومات واعتراض العمليات المصرفية ، الا انه يمكن ضمان سرية هذه المعاملات وامنها من خلال استخدام البرامج الامنية الخاصة بذلك . بل يمكن تحقيق درجة كبيرة من الامان والسرية في تبادل المعلومات باستخدام اساليب بسيطة يبتكرها كل مستخدم بطريقته الخاصة.

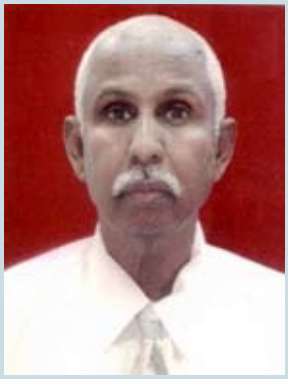

د/ صلاح الدين محمد علي
جامعة افريقيا العالمية

الوسائل الاساسية لتوفير عنصر الامان والسرية للمعاملات المصرفية

التشفير:

ولعل من أشهر هذه الوسائل وابسطها في الوقت نفسه تلك المستخدمة في تشفير رسائل البريد الالكتروني .وذلك من خلال تشفير الرسائل المتبادلة بتبديل حروفها بحيث لا يمكن قراءاتها الا بعد فك الشفرة ومعرفة مفتاح التشفير . فاذا رغبت في ارسال رسالة الكترونية بحيث لا يستطيع قراءتها الا الشخص الموجه اليه يكفي ان تزود المتلقي بكلمة سر خاصة ثم ترسل له رسالة منفصلة مشفرة . وعندئذ يمكنه فك شفرة الرسالة وقراءتها بكتابة كلمة السر التي اتفقتما عليها في برنامج فك الشفرة وفي هذه الحالة لن يستطيع اي شخص سواه قراءة هذه الرسالة .

وبالتالي اذا حاول احد المتطفلين إعتراض الرسالة والاطلاع على محتواها لن يستطيع قراءتها . ويعد التشفير احد الوسائل الفعالة في ضمان تبادل المعلومات بامان تام عبر الشبكة . ويمكن ضمان سرية التعاملات المصرفية باتباع نفس الطريقة المستخدمة في تشفير الرسائل الالكترونية والفارق الوحيد هو ان اجهزة الخدمة Servers وبرامج التصفح Browser الخاصة بالتعاملات المصرفية تكون مجهزة ببرامج التشفير وفك الشفرة بحيث يتم إرسال او إستقبال كلمة السر دون اي تدخل بشري.

ويعد التشفير عنصراً واحداً من العناصر التي تعتمد عليها تكنلوجيا الأمان في اجهزة الخدمة الخاصة بارسال معلومات بطاقة الائتمان عبر الانترنت . حيث تقوم اجهزة الخدمة تلقائيا بعمليات التشفير . والاشخاص الذين يقومون بعمليات مصرفية عبر الانترنت لا بد ان يعرفوا ان إجراء هذه التعاملات لا بد ان يتم من خلال اجهزة خدمة محصنة . ومعرفة النواحي التقنية الخاصة باستخدام برامج التصفح ومتى ما

تكون أمنة . فمستخدمو برامج نت سكيب Netscape يعرفون انهم يكونون في وضع الاستخدام الآمن حينما تكون ايقونة المفتاح الموجودة في الركن الايمن السفلي من الشاشة مكسورة ويعرف مستخدموا برنامج Internet Explorer انهم في وضع الامان حينما تكون ايقونة القفل الموجودة في الركن السفلي الأيمن من الشاشة غير مكسورة وذات لون أزرق .

التامين للشبكات والمعاملات المالية :

- يستخدم التشفير في المعاملات والرسائل المتبادلة بين الاطراف.
- التشفير هو تغيير شكل النص بحيث يغير من شكل المفهوم الى شكل غير مفهوم وربما غير مقروء وذلك باستخدام رقم يطلق عليه مفتاح وبحيث يمكن استعادة النص مرة اخرى بطريقة عكسية اذا تمت معرفة مفاتيح التشفير المستخدمة وطريقة التشفير التي استخدمت . وطرق التشفير يطلق عليها خوارزميات تشفير (طريقة تغيير النص المقروء وتشمل الخوارزمية طريقة تغيير النص المفهوم الى نص غير مفهوم والعكس) .
- إذا تم استخدام مفتاح التشفير نفسه في استعادة النص . يسمى التشفير متماثلا (Symmetric Encryption)
- هناك تشفير يستخدم مفتاحين احدهما لتشفير النص والاخر لاستعادة النص بحيث يمكن ان يحل اي منهما محل الاخر ويسمى هذا النوع من التشفير الذي يستخدم مفتاحين "بالتشفير غير المتماثل "(Symmetric Encryption)
- في التشفير غير المتماثل يمكن ان يحل اي من المفتاحين (الرقمين) محل الاخر اي اذا استخدم واحد للتشفير فيجب استخدام الاخر لاستعادة النص ، والعكس صحيح .
- يسمى احد المفتاحين بالمفتاح الخاص السري والاخر بالمفتاح العام والذي يمكن نشره.
- يمكن ان يخصص لكل جهة ترغب في التراسل .

جهاز خدمة تتوافر فيه سبل الأمن والسرية :

وهو عبارة عن جهاز كمبيوتر يستخدم تكنلوجيا متقدمة او بالاحرى برامج للامن والسرية مما يحول دون إطلاع المخترقين على المعلومات التي ينقلها هذا الجهاز عبرالانترنت . وذلك انه من الاهمية بمكان توفير مستويات متدرجة للسرية بحيث يصعب على المخترقين اختراق خطوط الاتصالات والاطلاع على المعلومات الهامة مثل ارقام بطاقات العملاء . ومن ثم تكون الخطوة الاولى من خطوات إعداد موقع آمن للمعاملات المصرفية هي اجهزة خدمة محصنة ضد الاختراق ومزودة ببرامج وتكنلوجيا تشفير متقدمة تحفظ سرية المعلومات وتستخدم هذه الاجهزة تكنلوجيا تعرف باسم Secure socket Layer SSL او طبقة التجويف الامن وهي تختلف عن بروتوكول التحكم في النقل المعروف باسم TCP/ IP الذي يحدد ماهية المعلومات التي تمر عبر الشبكة وكيفية نقلها . اذ ان طبقة التجويف الامن SSL تزيد فعالية بروتوكول النقل TCP من خلال إضافة طبقة جديدة فوق هذا الاخير تعرف باسم طبقة السجل Record Layer عندما يدخل احد العملاء على جهاز خدمة محصن مزود بتكنلوجيا SSL يصدر برامج التصفح الذي يستخدمه العميل امراً الى الخدمة يطلب اليه فيه تشغيل برامج السرية فيقوم جهاز الخدمة عندئذ بفتح منفذ خاص مشفر مخصص للشراء الالكتروني ، حيث يتم تشفير البيانات المرسلة قبل إرسالها عبر بروتوكول التحكم في النقل TCP .

التوثيق الرقمي Digital Authentications :

يعمل التوثيق الرقمي على زيادة درجة الامن في اي جهاز خدمة محصن بالفعل . جهاز الخدمة المحصن هو الجهاز الذي توجد به برامج تشفير تضمن سرية البيانات المتبادلة بين برنامج التصفح الذي يستخدمه العميل وبين هذا الجهاز . اما التوثيق الرقمي فهو يعمل على زيادة مستوى السرية ويضمن ان جهاز الخدمة الذي يتلقى المعلومات هو الجهاز الصحيح . وبهذه الطريقة لا يستطيع اي لص محترف التحايل على الشبكة بإعادة توجيه Rerouting عملية النقل الى موقعه وسرقة البيانات والمعلومات المنقولة . لذا ينبغي لاي بنك يرغب في انشاء موقع للعمليات المصرفية الالكترونية اختيار احد مقدمي الخدمة الذين يصدرون لعملائهم شهادات رقمية تثبت هوية العميل وتضمن ان جهاز الخدمة يقوم بتشفير المعلومات الخاصة ببطاقات اعتماد العملاء . ومقدمي الخدمة الذين يصدرون شهادات رقمية لصالح عملائهم يزودنهم بمفتاح تشفير يحدد هويتهم وموقع جهاز الخدمة على الشبكة . ويعني ذلك ان الشهادات الرقمية تعد بمثابة ادوات مراجعة للمعاملات المصرفية الإلكترونية

تضمن ان البيانات المصرفية التي يتم تبادلها تكون مشفرة وان عملية التبادل تتم عبر جهاز الخدمة المخصص لذلك .

الوسائل الأخرى لتوفير عنصر الأمن والسرية للمعاملات المصرفية عبر شبكة الأنترنت في

المصارف السودانية :

أ/ المبادىء المتعلقة بالتحكم بالأمن :

يتعين على المؤسسات المصرفية ان تراعي :

- إتخاذ الإجراءات اللازمة والسليمة للتحقق من صحة هوية وتفويض العملاء ممن يقومون بإجراء عمليات مع المصرف عن طريق الانترنت.
- إستخدام طرق التحقق من صحة التعاملات التي تعزز عدم الإنكار وتحديد المسئوليات في التعاملات المصرفية الالكترونية.
- التأكد من تطبيق الإجراءات الملائمة لغايات فصل الواجبات والمهام ضمن الأنظمة المصرفية الإلكترونية وقواعد المعلومات والتطبيقات.
- استخدام أدوات مناسبة لمراقبة التفويض فيما يخص الانظمة المصرفية الإلكترونية وقواعد المعلومات والتطبيقات.
- إتخاذ الإجراءات اللازمة الهادفة لحماية سلامة المعلومات الخاص بالتعاملات المصرفية الإلكترونية والسجلات والمعلومات المرتبطة بها.
- ضمان وجود تدقيق واضح لجميع التعاملات المصرفية الإلكترونية.
- إتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات المصرفية الإلكترونية الهامة بما يتناسب مع حساسية المعلومات التي يتم نقلها وتخزينها في قواعد المعلومات.

ب/ الحوائط النارية:

أخذت آليات تأمين الدفع الإلكترونية العديد من الأشكال منها ما يتعلق بالشبكة الداخلية للمواقع التجارية التي تعمل على تامين نظمها في محاولة لسد الطرق على المتطفلين من قراصنة العصر ، أما الأشكال الأخرى فتتعلق بما يمكن للمستهلك العادي التأكد من مدى توافرها في المواقع الإلكترونية التي يبتاع منها إحتياجاته.

ولعل ما جاء على رأس التقنيات التي استحدثها العديد من الشركات العاملة في تكنولوجيا المعلومات وتأمين الشبكات مايسمى بـ (الحوائط النارية) Firewall، وهي من أهم الأدوات الأمنية المستخدمة في تأمين الشبكات ومنع الإتصالات الخارجية المريبة في الانترنت من الوصول الى داخل الشبكة، فضلاً عن قيامها بفلترة الاتصالات الخارجية لبعض الخدمات المتوفرة على الشبكات الدولية. وبالرغم من الدور البارز الذي تلعبه الحوائط النارية في تأمين الشبكات أثناء إتمام المعاملات المصرفية فإنها ليست وحدها حلاً كافياً لصد الهجمات الخارجية.

ج/ التوقيع الإلكتروني :

تم اعتماد تقنية أخرى في العديد من الدول التي تسعى لزيادة تعاملاتها المصرفية على شبكة الانترنت وهي تقنية التوقيع الالكتروني والتي حققت بحسب الخبراء تطوراً كبيراً في نظم الحماية بالنسبة للتعاملات الإلكترونية.

ويتمثل التوقيع الإلكتروني أحد أهم مكونات الجانب التشريعي في مجال الأعمال المصرفية الإلكترونية ، خاصة أنه ينظم التعاقدات الإلكترونية ، وأعمال الدفع الإلكتروني عبر بطاقات الإئتمان . و أثرت هذه التقنية بشكل كبير في تطوير اسلوب التبادل التجاري وتنشيط الصادرات في مختلف أنحاء العالم.

حماية ضد الاختراق:

ولم تقتصر نظم الحماية على العاملين السابقين وإنما هناك عوامل أخرى تتمثل في برامج الحماية ضد الاختراق Hids Nids وبرامج تنقية المعلومات Content Filter بجانب برامج اكتشاف نقاط الضعف في نظام الموقع المصرفي والتي تعمل جميعها على التحذير من الأماكن الخلفية المفتوحة في نظام الموقع المصرفي التي يمكن دخول القراصنة عن طريقها.

وبحسب العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات فإن هذه الآليات يمكن أن توفر الحماية للتعاملات المصرفية التي تجري بشبكة الإنترنت.

د/ استخدام الذاكرة الداخلية الانتقالية الحاجزة والشبكة الافتراضية الخاصة:

رغم أن غالبية التهديدات الأمنية مصدرها الرئيسي من داخل المصرف فإن هذا لا يعني تجاهل التهديدات الخارجية او التقليل من شأنها بسبب قراصنة الكمبيوتر والفيروسات وغيرها من الهجمات الأخرى.

تزايد عدد البنوك التي تعتمد على الشبكات الداخلية (لربط المكاتب والعاملين البعدين) والشبكات الخارجية للإتصال بالشركاء التجاريين ، كما تتزايد أيضاً حاجة المصارف لتطوير أمن الأجهزة اللاسلكية المعرضة لهجمات التطفل.

تبقى الذاكرة الانتقالية الحاجزة خط الدفاع الأول عن شبكات الاتصال حيث تقوى الحدود الخارجية للشبكة وهي مكان اتصالها بالانترنت ، ويتم ذلك عن طريق الشبكة الافتراضية الخاصة حيث تمنع الذاكرة الانتقالية الحاجزة المستخدمين غير المخولين من الدخول الى الشبكة بينما تسمح للمستخدمين البعيدين

المخولين بدخول الشبكة من الولوج إليها.
مع ذلك فإن الذاكرة الانتقالية الحاجزة والشبكة الافتراضية الخصوصية لاتحميان من كل الأخطار وللتصدي للتهديدات والهجمات تتحول المصارف الى نظم الكشف عن الدخول المتطفل وتقنيات التعامل مع هجمات الحجب الموزع للخدمة.

أمن الشبكات اللاسلكية:

حسب بعض التقديرات فإنه خلال السنوات القادمة سيكون هناك أكثر من مليار مستخدم يتمكنون من الوصول الى شبكة الانترنت في أي لحظة ومن أي مكان باستخدام الهاتف النقال و أجهزة لاسلكية أخرى.
تتزايد أهمية و أعداد الشبكات اللاسلكية داخل المصارف وتعد تقنية اللاسلكي بالوصول الى مجالات أوسع وأبعد وتعزيز السرعة والمرونة لكل مواطن الضعف المعروفة التي تستغل بسهولة في بروتوكلات اللاسلكي تجعل استخدام اللاسلكي عرضة لمخاطر أمنية كبيرة.
تستخدم عدة تقنيات من التوثيق والتشفير يمكن أن تساعد على تحقيق اتصال لاسلكي أكثر أمناً عبر الشبكات اللاسلكية ، وبدمج هذه الوسائل والمفاهيم في حل أمني شامل يستطيع البنك الحد من خطر الاختراق والتهديدات الأمنية في ذات الوقت.
تعتبر الذاكرة الانتقالية الحاجزة بصفة عامة أداة أكثر حسماً في أمن المصرف حيث تشكل حاجزاً بين الانترنت والأنظمة الداخلية للمصارف وهناك ثلاثة أنواع مثال ذلك:

- الذاكرة الانتقالية الحاجزة للمصارف ضرورية عند الدخول الأنظمة الداخلية عن طريق الانترنت.

هـ- الشهادة المزدوجة العوامل والمعايير :
مازالت المصارف عبر الانترنت تعتبر على نطاق واسع بأنها غير آمنة هذا ما أثبتته دراسة قامت بها Forrester Research في أوربا مؤخراً، أما الحل لزيادة الثقة بالعمليات المصرفية فيقوم على شقين أساسين:
الأول: استباقي من شأنه للمشاكل التي قد تصادف عملاء بالمصارف عبر الانترنت والتصدي لها قبل وقوعها وهذا ما يعرف بالحلول التقنية.
الثاني : مؤخراً من شأنه معالجة المشاكل التي تواجه مستعملي المصارف عبر الانترنت بعد وقوعها وهذا ما يعرف بالحلول التنظيمية أو القانونية.
أظهرت دراسة Forrester Research المشار اليها أن المستعملين بشكل عام لايبالون بما تقدمه لهم التنظيمات من ضمانات وحلول بعد وقوع المشكلة بل يهتمون أساساً بتأمين الوسائل التقنية التي تجنبهم مواجهة أي مشاكل أصلاً.
أفضل الوسائل التقنية المعروفة اليوم والتي من شأنها تأمين ضمانات مقبولة بالنسبة الى مستعملي المصارف عبر الانترنت تسمى الشهادة المزدوجة العوامل أو الـ Two-factor Authentication .
سمي نظام الشهادة المزدوجة المعايير بهذا الإسم لأنه علاوة على الشهادة المفردة التي كانت تؤمنها الأنظمة التقنية السابقة فهو يؤمن شهادة أخرى اضافية.
الشهادة المفردة التي يستعملها عدد كبير من المصارف عبر الانترنت تقوم على الطلب الى المستعمل تزويد نظام المصرف عبر الانترنت مجموعة من المعلومات في كل مرة يريد اجراء عمليات مصرفية عبر الانترنت.هذه المعلومات بشكل عام هي اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به.
لكن وسيلة التحقق هذه قابلة للخرق بسهولة نسبية اذ يستطيع أحد المتطفلين مثلاً ان يرسل ما يسمى Phishing email الى مستعمل المصرف عبر الانترنت في قالب يشبه الى حد كبير جداً موقع صرفه عبر الانترنت . وعندما يقوم المستعمل بملء الخانات التي اعتاد عليها فيطلع عليها المجرم ويوقوم باستعمالها فيما بعد للقيام بعمليات مشروعة بواسطة الموقع الحقيقي للمصرف عبر الانترنت.
اما الشهادة المزدوجة المعايير فتضيف مستوى آخر من الأمان إذ تتطلب من المستعمل القيام بخطوة اضافية قبل أن يدخل الى موقع المصرف عبر الانترنت هذه الخطوة الاضافية تقوم على تزويد الحاسوب الذي يستعمله بجهاز خاص يتولى اما انتاج كلمة مرور تتغير بشكل متواتر في كل دقيقة . أو أخذ بصمات اصبع المستعمل أو أحدى خصائصه البيولوجية في كل مرة يريد ان يدخل موقع المصرف عبر الانترنت من أجل اتمام عمليات مصرفية.
يرى الخبراء المتخصصون في هذا المجال أن المصارف عبر الانترنت التي تعتمد الشهادة المزدوجة المعايير سوف تكون أقل عرضة للمناورات الاحتيالية لأن المجرمين سوف يتحولون عنها الى أهداف اخرى أكثر سهولة ، لكن لاشئ يضمن ان توفر هذه الطريقة حماية نهائية للمصارف عبر الانترنت لأن المجرمين لن يتأخروا كثيراً في إيجاد الوسيلة المضادة للشهادة المزدوجة المعايير ، لذلك يجب الاهتمام في موازاة الوسائل التقنية بروادع قانونية مناسبة كي تكتمل منظومة الحماية بوجهيها الاستباقي والمؤخر.

بطـــاقة الدفـــع المســـبق ذات الاستخدام المفتـــوح

المـقـبـولـة في أجـهـزة الـصـراف الآلي ونـقـاط الـبـيـع كـافـة

يمكن للمصارف السودانية التجارية العاملة فى السودان من تطبيق خدمات بطاقات الدفع المسبق ذات الاستخدام المفتوح المقبولة في أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع كافة والمقبولة لبعض العملاء والتي من شأنها أن تسهم في تعزيز ونشر مفاهيم اقتصادية جديدة في مجال إدارة المصروفات لدى الجهات المستفيدة منها سواء أن كانت أفراداً أو مؤسسات القطاع الخاص والعام، إضافة إلى تقليل التعامل بالنقد الورقي، خصوصاً في قطاع التجزئة والتعويض عنها بالتعاملات الإلكترونية عبر القنوات الإلكترونية المختلفة مما يسهم بدوره في إطالة الفترة الزمنية لعمر العملة الورقية

أحمد معاويه الشريف
إدارة الإستثمار

تأتي هذه الخطوة لإصدار وتقديم وأستخدام منتجات خدمات الدفع المسبق والتى ستكون مربوطة بحساب الكترونى على أن يتم التركيز في المرحلة الأولى على البطاقات ذات الاستخدام المفتوح المقبولة في أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع كافة والتي تمثل منتجا مدفوعا مسبقا يستخدم للحصول على السلع والخدمات ، حيث يأتي إصدار هذه القواعد ضمن استراتيجية متكاملة تهدف إلى تطوير نظم المدفوعات وتشجيع القطاع المصرفي على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة في السوق المحلية تلبي احتياجات الشرائح كافة وأيضا لنشر الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوفير أدوات جديدة لقطاعات جديدة من المستفيدين.

– تعرف خدمة الدفع المسبق بأنها امتلاك قيمة نقدية في سجل حسابي إلكتروني مسبق الدفع يمكن استخدامها لشراء سلع أو خدمات من مؤسسة تجارية أو أكثر توافق على الاشتراك في برنامج الدفع المسبق بحيث يتم فتح حساب مصرفي يودع به العميل مبلغاً نقدياً ويحصل على بطاقة نقد إلكتروني مرتبطة بهذا الحساب لإستخدامها في عمليات الشراء من خلال أجهزة نقاط البيع وكذلك الحصول على النقد أو الاستفسار عن الرصيد من خلال أجهزة الصرف الآلي إضافة إلى تنفيذ عدد من الخدمات من خلال الهاتف المصرفي والإنترنت ويمكن كذلك استخدام تلك البطاقات لتسديد الفواتير (الكهرباء ، الهاتف) والخدمات العامة من خلال نظام سداد للمدفوعات .

– توفر الخدمة الجديدة للعميل مرونة عالية في إدارة رصيده المتوافر في حسابه المصرفي مثل توزيع الرصيد على أكثر من بطاقة مع التحكم في حدود السحب لكل بطاقة وتحديد نطاق استخدام البطاقة محلياً ودولياً وتتعدد أنواع البطاقات التي يمكن إصدارها تحت هذه الخدمة مثل بطاقات الرواتب ، بطاقات الأسرة ، بطاقات الطلبة ، بطاقات الزوار وغيرها من البطاقات.

– تختلف هذه الحسابات عن الحسابات الجارية الحالية، كونها حسابات إلكترونية بشكل كامل وإجراءاتها فورية ومصممة لاستخدامها في

تسهيل عمليات السحب والدفع الآلي .

كما ستقدم هذه المنتجات مرونة عالية للعملاء وفي مختلف المجالات من بينها تسهيل قيام الشركات والمؤسسات التجارية بتحويل رواتب موظفيها إلى حساباتهم المصرفية المفتوحة ومن ثم يقوم المستفيدون باستخدام البطاقات للسحب النقدي أوالتسوق أو سداد الفواتير والتحويل.

كذلك تمكين الطلبة من الحصول على بطاقات مرتبطة بالمؤسسات التعليمية التابعين لها تسهل الحصول على المنافع التعليمية واستخدامها للسحب النقدي أو التسوق وأيضا توفير أدوات لرب الأسرة تسهل إدارة مصروفاته عبر إنشاء حسابات فرعية مرتبطة بحسابه وإصدار بطاقة لكل حساب وبالتالي يتمكن من تحويل مبالغ لهذه الحسابات لاستخدامها من أفراد الأسرة .

– تنقسم منتجات خدمات الدفع المسبق إلى عدة فئات منها :–

× أولا : منتجات مدفوعات التجزئة وتشمل منتجات الدفع ذات الأغراض العامة ، كبطاقات الرواتب والتي يمكن أن تشمل خدمات التحويل في حال تعاقد المستهلك للخدمات مباشرة مع جهة الإصدار أو وكيلها مثال لها بطاقات الطلاب ، بطاقات الأسرة وأخرى .

× ثانيا : منتجات مدفوعات الجهات الحكومية والخاصة بحيث تستخدم الجهات الحكومية والخاصة (تشمل جميع المؤسسات الحكومية والوزارات والشركات الخاصة أو أي كيان اعتباري محلي غير ذلك) منتجات المدفوعات لسداد أو شراء منتجات أو خدمات لهذه الجهات وصرف المكافآت أو المزايا للموظفين أو المستفيدين ومن أمثلة بطاقات الجهات الحكومية منتجات حسابات مدفوعات الضمان الاجتماعي ومنتجات حسابات مدفوعات المشتريات

علما أنه لا يمكن إضافة أي نقد إلى حساب الدفع المسبق إلا من قبل الجهة الحكومية نفسها.

× ثالثا : تمثل منتجات مدفوعات الشخصيات الاعتبارية والتي تشمل جميع المؤسسات أو أي جهة مرخصة له نظاماً وغيرها تستخدم منتجات الدفع من قبل الشخصيات الاعتبارية لتسهيل عمليات الشراء وصرف المكافآت أو المزايا للموظفين والعملاء والمستفيدين. ومن بين أمثلة برامج بطاقات الشركات :– بطاقات الرواتب ، بطاقات مزايا الموظفين (الرعاية الصحية ، النقل وغيره) ، بطاقات حوافز العملاء ، وحسابات المشتريات.

الرقابة المالية الحكومية في بيئة الحاسب الإلكتروني

Governmental Financial Control in the Environment of Electronic Computer

د/ فياض حمزه رملي أرباب
أستاذ بجامعة السودان

يتجه العالم اليوم بقوة نحو استخدام الحاسب الإلكتروني وملحقاته المختلفة في كافة شئون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، نظراً لأهميته البالغة في المعالجة الدقيقة والسريعة والحفظ الكبير للمعلومات وإعداد التقارير ذات الموثوقية والملائمة -ولعل دولة السودان قد شهدت في إطار اللحاق بالركب التكنولوجي العالمي نقلة نوعيه كبيره في نظمها الماليه والإداريه، حيث إستهدفت ضمن خططها الإستراتيجيه المعاصره الولوج الى تطبيق مفهوم الحكومه الالكترونيه الذى تسهم فيه الرقابه الحكوميه المحوسبه بفاعليه وتعد من دعائمه الاساسيه فى التقرير عن النتائج بنجاح الخطط المستهدفه لهذا المفهوم (الحكومه الالكترونيه). ويعرف نظام الحاسب الالكتروني على أنه: "مجموعة من الأجزاء المتكاملة والمترابطة التي صممت ونظمت لمعالجة البيانات إلكترونياً من خلال قبول وتخزين المدخلات منها ثم تشغيلها وإنتاج المعلومات (المخرجات)، وفق توجيهات برنامج يشتمل على تعليمات تفصيلية خطوة بخطوة لما يجب عمله لتحقيق الهدف من التشغيل".

إن النظم الرقابية كواحدة ضمن النظم الهامة في الأعمال الإدارية قد شهدت ما شهدته النظم الإدارية الأخرى من تطور في وسائلها الإجرائية باستخدام الحاسوب، حيث أثرت ثورة تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية على العملية الرقابية فأدت إلى تطورها وازدياد أهميتها مما دفع بكثير من المعاهد المحاسبية المهنية المتخصصة إلى وضع إطارات منظمة لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي يفوق التطور المتلاحق فيها التطور في أساليب وقواعد الرقابة، هذا بالرغم من جهود المنظمات المهنية الساعية لتطوير أساليب الرقابة لمواجهة التطور في تكنولوجيا المعلومات المالية والإدارية.

ولما كانت التجارة الإلكترونية – Electronic Commerce والتي تعتبر منهجاً حديثاً لأداء الأعمال التجارية باستخدام شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تتميز بعدم وجود وثائق ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات المالية، حيث تتم هذه المعاملات من خلال إرسال كافة الوثائق إلكترونياً ودون استخدام للأوراق، إضافةً إلى أنها فتحت الباب لظهور مفهوم جديد يسمي الحكومة الإلكترونية Electronic Government، وهو نظام يتم بمقتضاه

تحويل المعاملات الحكومية مع المؤسسات والمواطنين إلى صورة إلكترونية، وهو ما يتزايد الاتجاه للأخذ به مستقبلاً.

في ظل هذا التسارع في التطور كان لا بد من المسارعة إلى التفكير في أسلوب الرقابة على معاملات الأنشطة الحكومية في بيئة إلكترونية بدون مستندات ورقية، وقد دعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (أنتوساى – Intosai) في مؤتمرها الرابع عشر بواشنطن خلال العام ١٩٩٢م في ندوتها التقنية التي إقامتها إلى ضرورة إستخدام الأساليب الحديثة في إجراءات التدقيق بواسطة الحاسب الإلكتروني، وإلى معرفة وسائل تدقيق نظم الحاسب الإلكتروني. كما اهتمت الهيئات والمجامع المهنية بإصدار معايير الرقابة المالية ذات الصلة بتقنية المعلومات، حيث أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين عدداً من المعايير وبيانات التدقيق الدولية وهي:

- المعيار الدولي للتدقيق رقم (٤٠١) وموضوعه عن المراجعة في بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.
- المعيار الدولي للتدقيق رقم (٤٠٢) وموضوعه اعتبارات المراجعة المتعلقة بالمؤسسات المستخدمة للتقنيات الحديثة.
- بيانات التدقيق الدولية بالأرقام (١٠٠١ – ١٠٠٢ – ١٠٠٣) وموضوعاتها عن بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة.
- بيان التدقيق الدولي رقم (١٠٠٨) وموضوعه تقدير المخاطر الناتجة عن استعمال الحاسوب والرقابة الداخلية.
- بيان التدقيق الدولي رقم (١٠٠٩) وموضوعه طرق المراجعة بالحاسوب.

المدخل الأول

طبيعة استخدام الحاسوب في العمل الرقابي

إزداد الاهتمام بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بقضية إستخدام الحاسوب في مجالات أعمال الرقابة المالية، وأضحى المراقبون الماليون سواء الداخليين أو الخارجيين يستخدمون الحاسوب في كافة المجالات من تخطيط وعمل إداري بحت ومتابعة الفروقات في الموازنات وكتابة التقارير والعديد من المجالات المتصلة بشكل مباشر بطبيعة عملهم. ومفهوم الرقابة بالحاسوب عموماً يعنى: إستناد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج محوسبة معدة خصيصاً لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر. وفي سبيل استخدام الحاسوب في العمل الرقابي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية للاسترشاد بها:

أ. درجة المخاطر المتوقعة من اختيار الرقابة بالحاسوب:

بمعنى إدراك المراقب المالي الحكومي لدرجة احتمال عدم تحقيق الرقابة المحوسبة للأهداف المخططة، مما يتطلب منه الموازنة بين المخاطر التي ستنجم عن استخدام الحاسوب في العملية الرقابية وبين المنافع التي يمكن تحقيقها من استعماله، وبناء على ذلك اختيار البديل الذي يحقق أقل قدر من المخاطر مع أكبر منفعة ممكنة.

ب. الاقتصاد في الجهد والنفقات:

يقصد به اختيار أسلوب الرقابة الذي يحقق أفضل النتائج بأقل كلفة وجهد ممكن، وهذا يعنى المفاضلة بين الرقابة المحوسبة والرقابة اليدوية من ناحية الكلفة والجهد والنتائج مع مراعاة حجم العمليات المالية الخاضعة للرقابة في جميع الأحوال.

ج. الإمكانيات والموارد المتاحة:

ويقصد بذلك مراعاة الأخذ بالإمكانيات والموارد المالية والمادية الأخرى اللازمة عند اختيار الرقابة بالحاسوب لتنفيذ الأعمال الرقابية، ويدخل ضمن هذا المفهوم ضرورة وجود الكوادر المؤهلة التي تحسن استغلال الموارد المتاحة بتحقيق أفضل درجات من التشغيل وتبعاً لذلك الخروج بأفضل النتائج.

د. آثار استخدام الحاسوب وما يترتب عليه من مشكلات:

إن استخدام الحاسوب في الأعمال الرقابية يتطلب وجود نظام محاسبي أو مالي محوسب، وأيضاً وجود نظام رقابة داخلية محوسب، ونظم شبكية للربط وكذلك نظم إدارية أخرى محوسبة، إذ أن إدخال نظام رقابي حيز التطبيق في ظل اعتماد المؤسسة على أنظمة يدوية إدارية مختلفة الأغراض؛ لن يحقق النجاح لتطبيق العملية الرقابية لتعذر التنسيق بين التطبيق الإلكتروني على أنظمة يدوية، ومن المعروف أن أهم مبادئ فلسفة أنظمة المعلومات الإلكترونية تدعو إلى تكامل الأنظمة مع بعضها البعض وعليه لا بد من تطبيق مفاهيم الحوسبة الشاملة لأعمال الإدارات داخل الكيان الاقتصادي إذا ما أريد تطبيق نظام رقابي محوسب. وفي مجال آخر نجد أنه عند إستخدام الحاسوب في العملية الرقابية لا بد من تهيئة أجواء كافية من الحماية تجابه بها المشكلات التي تنتج عن إستخدام الحاسوب وهي متعددة منها على سبيل المثال: اختراق أمن المعلومات، وسوء إستخدام الكوادر العاملة وأثر التردد الكهربائي على الحاسوب والفيروسات التي تصيب الحاسوب والتقادم التقني وغيرها، كما تتعدد تبعاً لكل نوع وسائل الحماية المناظرة مثل: تأهيل وتدريب الكوادر، وإستخدام منظمات التردد الكهربائي وبرامج حماية الفيروسات وتحديث الأجهزة خلال فترات مناسبة وغيرها.

ويسهم الحاسوب عموماً في مجال العمل الرقابي في تحقيق مزايا متعددة أهمها ما يلي:

- خفض مدة العمل الميداني عن طريق سرعة ودقة اختيار العينات واختبارها.
- تسهيل عمليات التحليل المالي.
- التركيز في الرقابة على أهم العمليات المالية وفق البرمجة النوعية المسبقة، مما يساعد على تحقيق أهداف الرقابة وزيادة الكفاءة في العمل الرقابي.
- تعدد التقارير الرقابية التي يمكن إصدارها وتنوعها حسب نوع مهمة الرقابة وإبداعات (مهارات) المراقب المالي، وذلك بالاستعانة بالإمكانات العالية لقاعدة البيانات الرقابية.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش في البيانات المالية.
- إحداث تغيرات إيجابية في شكل وطبيعة المجموعة المستندية نتيجة لإستخدام الحاسوب.
- الدقة في الأداء والسرعة في معالجة البيانات وإعداد المعلومات وعرضها.
- إحكام الرقابة الداخلية والذاتية على التنفيذ بحيث يمكن تلافي الأخطاء في مراحل التشغيل المختلفة أولاً بأول.
- زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل

على الحاسوب، بحيث يمكن استخدامها من قبل متخذي القرارات كأساس سليم وموثوق به في صنع القرارات.

و كما أن للحاسوب مزاياه في العمل الرقابي له أيضاً في المقابل مشكلات تنتج عن استخدامه، ويجب مجابهة هذه المشكلات عبر المناهج العلمية المعاصرة في هذا الشأن والتي تهدف إلى توفير وسائل الأمن والرقابة التي تعمل على ضمان سلامة استمرار النظام الرقابي المحوسب وهو ما يعرف علمياً بمنهج رقابة وأمن المعلومات المحوسبة.

والمهم في هذا المجال ضرورة إقحام العاملين في مجالات الرقابة المالية الحكومية في حقل الرقابة المحوسبة مع تهيئة المناخ والبيئة المناسبة لضمان نجاح هذه التقنية في العمل الرقابي، وما يتطلبه ذلك من تأهيل مستمر للكوادر تبعاً للتطورات التقنية في مجال الحاسوب وأنظمته المختلفة الملحقة، إضافة إلى تطوير الإجراءات الرقابية بما يتناسب مع التطور في الأنظمة المحوسبة المستخدمة، وتهيئة الوسائل العلمية لحماية وصيانة هذه الموارد (الأنظمة الرقابية المحوسبة).

المدخل الثاني

إجراءات الرقابة المالية الحكومية في ظل الأنظمة الإلكترونية

يقصد بها الإجراءات التي تتبع في سبيل ممارسة العملية الرقابية على الأنظمة المالية المحوسبة، وتتمثل في الآتي:

١. إجراءات الرقابة الوقائية:

هي التي تتم عن طريق الإشراف الشامل بهدف توقع الأخطاء ومنع حدوثها قبل وقوعها، أو الاستعداد لمواجهتها والتحقق من نتائجها، وذلك من خلال التصديق على البيانات المالية واعتمادها وإعداد المستندات الأصلية وتبويبها وتحديد المعاملات، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- التحقق من مطابقة مجاميع البيانات المالية الرقمية مع مجاميع مفردات البيانات المالية التي تدخل للنظام المحوسب على فترات.
- التحقق من الاستخدام السليم لنظرية القيد المزدوج في المعاملات وتوازن الأرصدة تبعاً لذلك.
- التحقق من وجود دليل تشغيل واضح ومفهوم.
- التحقق من تداول البيانات بصورة كفؤة عن طريق الأفراد العاملين وعلى نطاق شبكات الاتصالات الداخلية لمستويات الإدارة المستهدفة.
- التحقق من وجود إشراف فني على عمليات الحاسوب.
- التحقق من توزيع الصلاحيات وفق المسئوليات بين القائمين على عمل النظام الالكتروني.
- التحقق من أن المستندات المؤيدة للمعاملات متسلسلة ومعبرة بطريقة سليمة تسمح بالتأكد من أن جميع بيانات المستندات قد تم إدخالها للنظام المحوسب.
- التحقق من العلاقات المنطقية للبيانات، أي اختبار أداء الحاسوب لمعرفة ما إذا كانت مقومات بيانات المدخلات لها علاقاتها المنطقية مع بعضها البعض أو مع بيانات الملف الدائم.

٢. إجراءات الرقابة العلاجية:

هي مجموعة الإجراءات المتبعة بعد وقوع الأخطاء، ثم محاولة تحليلها لمعرفة مسبباتها ومن ثم تصحيحها، وتهدف هذه الإجراءات إلى الرقابة على كل العمليات المتصلة بتشغيل البيانات، أي عملية اختبار الحاسوب وإعداده للتشغيل، واختيار برامج التشغيل، والرقابة على الملفات، وذلك بغرض التأكد من ضمان صحة عمليات المعالجة التي تقوم بها نظم المعلومات المالية المحوسبة، وعادة ما يتم تضمين هذا النوع من الوسائل الإجرائية خلال كتابة برامج النظم.

٣. إجراءات الرقابة على المخرجات:

يقصد بها الرقابة على إعداد النتائج (المعلومات والتقارير النهائية)، وتهدف عموماً إلى التأكد من دقة وصحة واكتمال المخرجات، وتتبع العديد من الوسائل الرقابية في هذا النوع مثل:

- رقابة المجموعات ومقارنة البيانات الحالية ببيانات تاريخية.
- التأكد من تمتع هذه المخرجات بالمصداقية والموضوعية.
- التأكد من أن هذه المخرجات تصل للجهات المسئولة في الوقت المناسب.
- التأكد من أن هذه المخرجات تتضمن معلومات تعزز الرقابة عليها، كأن يدون عليها الاسم وتاريخ الإنتاج والبرنامج الذي أنجزت بواسطته وأرقام الصفحات واسم الملف الدائم الذي يحويها في الحاسوب.

التوصيات:

في سبيل تطبيق نظام الرقابة الماليه الحكوميه الألكترونيه وضمان إستمرارية فاعلية أداءه لابد من تأهيل و رفع كفاءة العنصر البشري القائم بإدارة هذا النظام وذلك من خلال مايلي:

أ. يجب أن تتوفر للمراقب المالي الحكومي المعرفة والخبرة الكافية حول استخدام الحاسوب، حيث أنه من المتعذر عليه إن لم يسبق له التعامل مع الحاسوب تطبيق إجراءات رقابية على برنامج محوسب للتحقق من سلامة تنفيذ العمليات المالية في هذا البرنامج. وعليه فإن المعرفة والتأهيل والخبرة في مجال الرقابة المالية المحوسبة تكسب المراقب الثقة والقدرة على التطبيق.

ب. يجب أن تتوفر للمراقب المالي الحكومي المعرفه بطرق المراجعة والرقابة بمساعدة الحاسوب وإمكانية سيطرة المراقب على هذه الطرق، بمعنى إشتمال برامج الحاسوب الرقابية على وسائل تساعد في إتمام العملية الرقابية فضلاً عن استخدام المراقب لخبرته الفنية الأخرى في تصميم الاختبارات على الأنظمة المالية المحوسبة.

ج. مدى فهم المراقب المالي الحكومي للنظام المالي ونظام الرقابة الداخلية، حيث أن فهمه لذلك يحقق مزايا إضافية في طريقة حصوله على أدلة إثبات كافية وملائمة ومعرفة مدى ملائمة التصميم العام وفعالية التشغيل للنظام المالي المحوسب.

د. مدى قدرة المراقب المالي الحكومي على تقدير مخاطر الرقابة الناجمة عن استخدام الحاسوب والبعد العلمي لآثارها على عمله في المقابل ومحاولة دراسة الاتجاهات الحديثة في مجال أمن المعلومات المحوسبة للتغلب على هذه المخاطر بنفسه أو لتأكده من توافر وسائل حماية تكفل لأنظمة المعلومات المالية استمرارها، وبالتالي نجاحه في أداء العمل الرقابي الموكل إليه.

النيل شريان حياتنا ...

حصتنا في مياه النيل ١٨,٥ مليار متر مكعب في العام.

جـــرائـــم الـــتـــعـــدي عـــلـــى بـــطـــاقـــة الائـــتـــمـــان

على الرغم من ان بطاقات الائتمان حديثة العهد فى السودان غير أن جرائم التعدي عليها فى ازدياد مستمر فهناك العديد من الجرائم التي من الممكن إن تقع على بطاقات الائتمان مثل جرائم السرقة والتزوير والغش والاحتيال ولابد أن تخضع تلك الجرائم لنص قانوني يحرم التعدي عليها ويضع العقوبة على هذا التعدي بما يناسب الاعتداء اذ لاجريمة ولاعقوبة الابنص ونجد ان هناك فراغا تشريعيا كبيرا فى معالجة التعدي على بطاقات الائتمان ،حيث نجد ان القانون الذي من المفترض ان يعالج هذه المسائل وهو قانون جرائم المعلوماتية يكاد يخلو من وجود نص صريح يعالج جرائم الاعتداء على بطاقات الائتمان والقضاء السوداني وفى ظل هذا النقص التشريعي فى قانون جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٩ يجتهد فى البحث عن مدى انطباق نصوص القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ وهو القانون العام ومن ثم تطبيق نصوصه على جرائم الاعتداء على البطاقة الائتمانية وبالرغم امن ان هناك تعديلا قد طرأ على القانون الجنائي السوداني ليواكب مستجدات العصر الانه لم يتناول بالتخصيص والتحديد الجرائم الواقعة على بطاقات الائتمان وفى هذه المقالات نتناول الجرائم التى يمكن ان تقع على بطاقات الائتمان والتى ذكرناها انفاحيث نتناول فى هذ المقال جريمة التزوير ومن ثم نتناول بقية الجرائم الاخرى فى مقالات لاحقة ان شاء الله

أستاذ/ بابكرعبد الرحيم علي
إدارة الشئون القانونية

جـــريمـــة الـــتـــزويـــر الـــواقـــعـــة عـــلـــى بـــطـــاقـــة الائـــتـــمـــان

ان الحصول على بطاقة الائتمان من المؤسسات المصرفية يتطلب الوفاء بالقواعد والضوابط المعمول بها فى المؤسسات المصرفية المصدرة لهذه البطاقة حيث يتعين على من يتقدم للمصرف طالبا الحصول على بطاقة ائتمان ان يتقدم بمستندات حقيقية تتمثل فى اثبات الهوية بعناوين صحيحة واسماء حقيقية وقد يقوم شخص ما باصطناع مستندات مزورة بها اسماء وعناوين وهمية وضمانات غير حقيقية يستطيع من خلالها الحصول على بطاقة الائتمان ومن ثم يستخدمها فى شراء سلع وخدمات بمبالغ كبيرة ثم يختفى عن الانظار ولتكييف هذا الامر نحاول الولوج لقانون جرائم المعلوماتية حيث نجد ان هذا القانون لم يعالج جريمة الحصول على بطاقة الائتمان بمستندات مزورة ونجد انه قد تم النص فى المادة ٧ من قانون جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٩ على الاحتيال وانتحال الشخص صفة غير صفته بقصد الحصول على مال اوسند حيث جاء نص المادة كما يلي

(كل من يتوصل عن طريق شبكة المعلومات أو احد أجهزة الحاسوب ومايفي حكمها عن طريق الاحتيال أو استخدام اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة بغرض الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال اوسند او توقيع للسند يعاقب)وأجدني ميالا للرأي الذي يذهب الى ان مصطلح مال الوارد فى متن المادة ينطبق على بطاقة الائتمان غير اننا نجد ان المادة (٧) انفة الذكر تتحدث عن جريمة الاحتيال ونحن فى اطار الحديث عن جريمة التزوير فى مستندات بغية الحصول على بطاقة الائتمان وعليه نجد ان نص هذه المادة لاينطبق على ذلك رغم ان نص هذه المادة هو النص الوحيد فى هذا القانون الذي يتحدث عن الجرائم الواقعةعلى بطاقة الائتمان وهذا ما يدفعنا للتنقيب عن ذلك فى نصوص القانون

الجنائي لسنة ١٩٩١ حيث نجد ان هذا القانون قد تناول جريمة التزوير فى المواد ١٢٢ و١٢٣ و١٢٤ حيث تناول فى هذه المواد ما يتعلق بطرق التزوير المعاقب عليها وعقوبة كل نوع من أنواع من التزوير والمشرع السوداني سار على النهج الانجلو سكسوني فى عدم إيراده تعريفا محددا لجريمة التزوير خلافا لما عليه الحال فى الفقه اللاتيني والتزوير كما عرفه الدكتور احمد فتحي سرورهو تغيير للحقيقة بإحدى الطرق المقررة بالقانون بقصد الغش فى محرر صالح للإثبات ويرتب عليه القانون اثراوهذا التعريف يتناسب مع التزوير الذي يمكن أن يقع على البطاقة الائتمانية وهو تغيير الحقيقة بإحدى الطرق التي نص عليها القانون وحتى نكون أمام جريمة التزوير يجب أن تتوافر الأركان الآتية :-

١/يجب ان يكون هناك محررا أيا كان هذا المحرر فهذا المحرر من الممكن ان يكون على ورقة او بلاستيك أو قطعة خشبية أو اى شيء مكتوب أو محفور عليه سواء باليد أو بالآلة

٢/توافر الركن المادي وذلك باصطناع المحرر او المستند اوتقليده او إخفائه او أتلاف بعضه أو إحداث تغيير جوهري فيه وذلك بغرض استخدامه لترتيب آثار قانونية

٣/توافر القصد الجنائي

حيث انه يجب ان يكون القصد الجنائي معاصرا لارتكاب جريمة التزوير وقد عرف المشرع السوداني فى المادة ٣ من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ القصد الجنائي (يقال عن الشخص انه فعل شيئابقصد الغش اذا فعله لخداع غيره ليتوصل بذلك الخداع الى الحصول علي كسب اوميزة لنفسه او تسبيب خسارة لشخص آخر) وتطبيقا لذلك كله ومدى انطباقه على واقعة الحصول على بطاقة ائتمان بمستندات مزورة فمن خلال واقع العمل المصرفي نجد ان المصرف قد يطلب من العميل مستندات خاصة بالدخل الذي يتحصل عليه العميل بغية التأكد من مدى الملاءة المالية للعميل تمهيدا لمنحه بطاقة ائتمان فقد يدفع ذلك العميل الى اصطناع مستند يفيد بان دخله الشهري أو السنوي مبلغا معينا وهو فى حقيقة الأمر خلافا لذلك أو أن يتحصل العميل على مستند صحيح من الجهة المخدمة غير انه قد يقوم بالتلاعب فى هذا المستند بالتحوير والتغيير بان يكتب رقما اكبر با ضافة رقم الى جانب الرقم الحقيقي فمما لاشك فيه أن اصطناع مستند بهذا الوصف يعد تزويرا وفق ما نصت عليه المادة ١٢٣ من القانون الجنائي حيث يقوم العميل بتزوير مستند وهو عالم بتزويره فيعاقب العميل على جريمة التزوير

ومن الممكن أن يبرز تساؤل فى حالة قيام العميل باستخدام البطاقة مع توافر رصيد كاف للعميل بالمصرف مصدر البطاقة ففى هذه الحالة نجد ان العميل قد حصل على البطاقة الائتمانية بمستندات مزورة حيث كان قصده ينصب فقط فى الحصول على بطاقة ائتمانية دون ان يسئ استعمالها فهل تنطبق جريمة التزوير فى هذه الحالة، نري أن جريمة التزوير تنطبق على هذه الحالة وذلك لتوافر الركن المادي والمعنوي فالركن المادي متوافر باصطناع المستند المزور والركن المعنوي كذلك متوافر متمثلا فى قصد الغش حيث يقصد العميل خداع المصرف ليتوصل بذلك الخداع فى الحصول عل كسب اوميزة لنفسه او لغيره فالحصول على بطاقة الائتمان يعتبر كسبا وميزة رغم أن العميل لم يسبب خسارة للمصرف غير أن ذلك لايؤثر فى الأمر كثيرا ذلك ان المشرع السوداني فى تعريفه للغش استخدم أو للتأخير ولم يستخدم حرف العطف فالركن المعنوي وفق هذه الحالة يتم بتوفر واحد من أمرين

١/ ان يتوصل الجاني بذلك الخداع الى الحصول على كسب اوميزة لنفسه آو لغيره أو

٢/يسبب خسارة لشخص آخر ونواصل ان شاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم

(لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ)

من فضائل وفوائد الصدقة

أولًا: أنّها تطفىء غضب الله سبحانه وتعالى كما في قوله صلى الله عليه وسلم : (إن صدقة السر تطفىء غضب الرب تبارك وتعالى) صحيح الترغيب

ثانيًا: أنّها تمحو الخطيئة، وتذهب نارها كما في قوله صلى الله عليه وسلم : (والصدقة تطفىء الخطيئة كما تطفىء الماء النار)صحيح الترغيب

ثالثًا: أنّها وقاية من النار كما في قوله صلى الله عليه وسلم : (فاتقوا النّار، ولو بشق تمرة).

رابعًا: أنّ المتصدق في ظل صدقته يوم القيامة كما في حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (كل امرىء في ظل صدقته، حتى يقضى بين الناس). قال يزيد : «فكان أبو مرثد لا يخطئه يوم إلا تصدق فيه بشيء ولو كعكة أو بصلة»، قد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن من السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: (رجل تصدق بصدقة فأخفاها، حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) في الصحيحين.

خامسًا: أنّ في الصدقة دواء للأمراض البدنية كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (داووا مرضاكم بالصدقة). يقول ابن شقيق : « سمعت ابن المبارك وسأله رجل: عن قرحةٍ خرجت في ركبته منذ سبع سنين، وقد عالجها بأنواع العلاج، وسأل الأطباء فلم ينتفع به، فقال: اذهب فأحفر بئرًا في مكان حاجة إلى الماء، فإني أرجو أن ينبع هناك عين ويمسك عنك الدم، ففعل الرجل فبرأ». [صحيح الترغيب].

سادسًا: إنّ فيها دواء للأمراض القلبية كما في قوله صلى الله عليه وسلم لمن شكى إليه قسوة قلبه: (إذا إردت تليين قلبك فأطعم المسكين، وامسح على رأس اليتيم). رواه أحمد .

سابعًا: أنّ الله يدفع بالصدقة أنواعًا من البلاء كما في وصية يحيى عليه السلام لبني إسرائيل: «وآمركم بالصدقة، فإن مثل ذلك رجل أسره العدو فأوثقوا يده إلى عنقه، وقدموه ليضربوا عنقه

فقال: أنا أفتدي منكم بالقليل والكثير، ففدى نفسه منهم». صحيح الجامع فالصدقة لها تأثير عجيب في دفع أنواع البلاء ولو كانت من فاجرٍ أو ظالمٍ بل من كافر فإنّ الله تعالى يدفع بها أنواعًا من البلاء، وهذا أمر معلوم عند النّاس خاصتهم وعامتهم وأهل الأرض مقرون به لأنّهم قد جربوه.

ثامنًا: أنّ العبد إنّما يصل حقيقة البر بالصدقة كما جاء في قوله تعالى: (لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ) سورة آل عمران: ٩٢.

تاسعًا: أنّ المنفق يدعو له الملك كل يوم بخلاف الممسك وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم: (ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقًا خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكا تلفًا) في الصحيحين.

عاشرًا: أنّ صاحب الصدقة يبارك له في ماله كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك بقوله:(ما نقصت صدقة من مال) في صحيح مسلم.

الحادي عشر: أنّه لا يبقي لصاحب المال من ماله إلاّ ما تصدق به كما في قوله تعالى: (وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلأنفُسِكُمْ) سورة البقرة: ٢٧٢. ولما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنهاً عن الشاة التي ذبحوها ما بقى منها: قالت: ما بقى منها إلاّ كتفها. قال: (بقي كلها غير كتفها) في صحيح مسلم.

الثاني عشر: أن الله يضاعف للمتصدق أجره كما في قوله عز وجل: (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ) سورة الحديد: ١٨. وقوله سبحانه: (مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً وَاللّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) سورة البقرة: ٢٤٥.

الثالث عشر: أنّ صاحبها يدعى من باب خاص من أبواب الجنة يقال له باب الصدقة كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من أنفق زوجين في سبيل الله، نودي في الجنة يا عبد الله، هذا خير: فمن كان من أهل الصلاة دُعي من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دُعي من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصدقة دُعي من باب الصدقة، ومن كان من أهل الصيام دُعي من باب الريان). قال أبو بكر: يا رسول الله، ما على من دُعي من تلك الأبواب من ضرورة فهل يُدعى أحد من تلك الأبواب كلها: قال: (نعم وأرجو أن تكون منهم) .في الصحيحين.

الرابع عشر: أنّها متى ما اجتمعت مع الصيام واتباع الجنازة وعيادة المريض في يوم واحد إلاّ أوجب ذلك لصاحبه الجنة كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:(من أصبح منكم اليوم صائما) قال أبو بكر: أنا. قال : (فمن تبع منكم اليوم جنازة).قال أبو بكر: أنا. قال :(فمن عاد منكم اليوم مريضا). قال أبو بكر: أنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما اجتمعت في امرىء إلاّ دخل الجنة)رواه مسلم.

البحر الأحمر نافذتنا إلي العالم

حجم الملح المنتج حوالي ٥٠٤ الف طن في العام.

حجم الاسماك المنتجة حوالي ١٣ الف طن في العام.

مؤشرات أداء بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال النصف الاول من العام ٢٠١٣م

تطور الموجودات

تطور الودائع

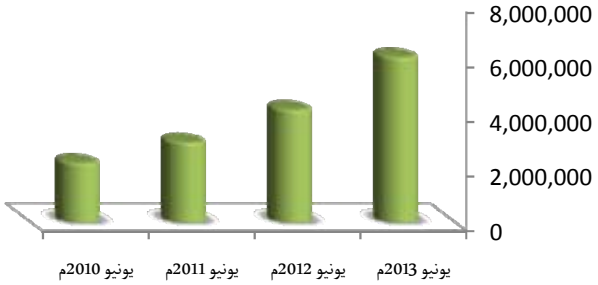

تطور الإيرادات

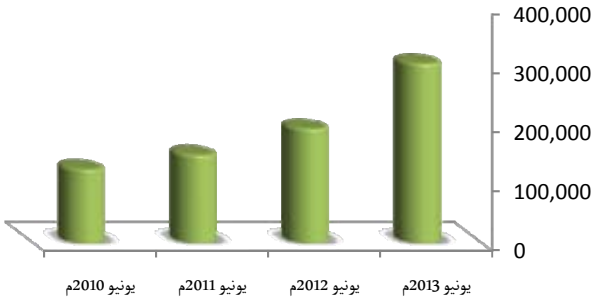

تطور الأرباح

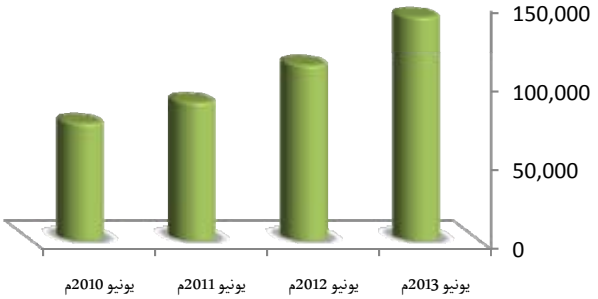

التمويل الأصغر نافذتك إلى غايات أكبر